

# رسالتان فيهما جواب سؤال عن دلالة المفهوم من أي أنواع الدلالة هي ؟

الأولى: للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ( ١٠٩٩-١١٨٢ هـ )  
الأخرى : للقاضي أحمد بن عبدالرحمن الجاهد ( ١٢٢٤ - ١٢٨١ هـ )

دراسة وتحقيق

الدكتور/ عبداللطيف بن سعود الصرامي

قسم أصول الفقه — كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق رحمة للعالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الصادق الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

أما بعد؛ فهاتان رسالتان فريدتان في موضوعهما، متميزتان في عرضهما، لعالمين جليلين من القطر اليمني، بين وفاتهما قرن من الزمان :

أحدهما : العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ( ت ١١٨٢هـ ) .

والآخر : الشيخ أحمد بن عبد الرحمن المجاهد ( ت ١٢٨١هـ ) .

وكلتا الرسالتين جواب عن سؤال وجّه إليهما عن " دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة هي " ؟ فكان بين جوابهما شيء من المخالفة والتقابل مما ينبئ بأن اللاحق منهما - وهو أحمد المجاهد - كالتعقب والمستدرك على السابق؛ ولذلك ناسب اقتران إحدى الرسالتين بالأخرى وإخراجهما معاً .  
وقد قسمت البحث في هذا الموضوع إلى قسمين :

**أولاً: القسم الدراسي :**

وفيه ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول :** التعريف بمؤلف الرسالة الأولى الصنعاني ورسالته .

وفيه مطلبان :

**المطلب الأول :** التعريف بالمؤلف .

وفيه: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، تعلمه وشيوخه، مذهبه ومحتته، أعماله ومكانته العلمية، تلامذته، وفاته ومؤلفاته .

**المطلب الثاني :** التعريف بالرسالة الأولى .

وفيه: اسمها ونسبتها إلى مؤلفها، وصف النسخ الخطية للرسالة .

المبحث الثاني: التعريف بمؤلف الرسالة الثانية أحمد المجاهد ورسالته.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالمؤلف .

وفيه : اسمه ونسبه، ميلاده ونشأته ، شيوخه، أعماله ومكاته العلمية، تلامذته، وفاته ومؤلفاته .

المطلب الثاني : التعريف بالرسالة الثانية .

وفيه: اسمها ونسبتها إلى مؤلفها، وصف النسخة الخطية للرسالة .

المبحث الثالث : موضوع الرسالتين .

وفيه أربع مسائل :

الأولى: نوع الدلالة اللفظية في أقسامها الثلاثة .

الثانية : ما انقسم إلى منطوق ومفهوم، هل هو المدلول أم الدلالة ؟

الثالثة : أقسام الدلالة الالتزامية هل هي من المنطوق أو من المفهوم ؟

الرابعة : الفرق بين المنطوق غير الصريح والمفهوم .

ثانياً: القسم التحقيقي .

وفيه ما يأتي :

- المنهج المتبع في التحقيق .

- عرض نماذج من نسخ الرسالتين .

- النص المحقق للرسالتين .

والله أسأل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم . وصلى الله وسلم على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه .

أولاً : القسم الدرا سي :

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التعريف بمؤلف الرسالة الأولى الصنعاني وبرسالته:

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالمؤلف :

وفيه ما يأتي :

أ- اسمه ونسبه :

محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي الحسني<sup>(١)</sup> - ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما - الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بـ "الأمير"<sup>(٢)</sup> .

ب - مولده ونشأته :

ولد في مدينة كحلان - شمال غرب صنعاء - في ليلة الجمعة منتصف جمادى الآخرة سنة (١٠٩٩هـ) ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة (١١٠٧هـ) فنشأ بها ، ودرس على علمائها ، وحج مراراً<sup>(٣)</sup> وزار المدينة، فقرأ على أكابر علماء مكة والمدينة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر ترجمته في: البدر الطالع(١٣٣/٢-١٣٩) وعنوان المجد(١٠٦/١-١١٢) وأبجد العلوم (٣/ ١٩١-١٩٣) والتاج المكلل(٤٦٤) ونشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف (٥٠١-٥٠٥/٢) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان(١٣٢/٩) ومقدمة تحقيق توضيح الأفكار(٧٦-٧٣/١) وإيضاح المكنون(٥١/١) وهديّة العارفين(٣٣٨/٢) والأعلام(٣٨/٦) ومعجم المؤلفين (٥٦/٩-٥٧)، وفهرس الفهارس والأنبات للكتاني(٥١٣/١-٥١٤) وكتاب مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني- دراسة حياته وآثاره، تأليف : عبد الرحمن طيب بعكر.

(٢) البدر الطالع (١٣٣ / ٢) .

(٣) حج عام ١١٢٢ و ١١٣٢ و ١١٣٨هـ. انظر : نشر العرف (٥٠٧/٢-٥٠٨) .

(٤) البدر الطالع (١٣٣ / ٢) ، والتاج المكلل (ص٤٢٣) .

## ج - شيوخه :

لقد عني بالدراسة والتعليم في شتى العلوم الإسلامية والعربية وغيرها، من تفسير وحديث وفقه وأصول الدين ونحو وبلاغة ومنطق وجدل<sup>(١)</sup>.

وكان من أبرز من درس عليهم وأخذ عنهم :

١ - والده : إسماعيل بن صلاح (١٠٧٢-١١٤٠هـ) (٢).

٢ - الشيخ : صلاح بن حسين الكحلاني (٣).

٣ - العلامة : زيد بن محمد بن الحسن بن القاسم الحسيني (١٠٧٥-١١٢٣هـ) (٤).

٤ - القاضي : علي بن محمد بن أحمد العنسي الصنعائي (١١٣٩هـ) (٥).

٥-الحافظ : هاشم بن يحيى الشامي (١١٠٤-١١٥٨هـ) (٦).

٦- العلامة : صلاح بن الحسين الأخفش (١١٤٢هـ) (٧).

٧ - العلامة: عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد الوزير (١٠٧٤-١١٤٧هـ) (٨).

---

(١) نشر العرف (٥٠٦/٢).

(٢) له ترجمة في ملحق البدر الطالع (ص ٦٠ - ٦٣).

(٣) انظر: نشر العرف (٥٠٦/٢)، ومقدمة إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة (ص ١١).

(٤) انظر: البدر الطالع (٢٥٢/١، ١٣٣/٢) ونبلاء اليمن (٦٨٩/١).

(٥) انظر: البدر الطالع (٤٧٥-٤٧٦)، ونشر العرف (٢٨٠/٢).

(٦) انظر: البدر الطالع (٣٢١ / ٢).

(٧) انظر: المصدر نفسه (٢٩٦/١)، ونبلاء اليمن (٧٨٩/١).

(٨) انظر: البدر الطالع (٣٨٨/١)، ونشر العرف (٥٠٦-٥٠٧).

٨ - الشيخ : عبد الخالق بن الزين المزجاجي الزبيدي (١١١٦-  
١١٥٢هـ) <sup>(١)</sup> .

٩- الشيخ : عبد الرحمن بن الخطيب بن أبي الغيث، خطيب المسجد  
النبوي <sup>(٢)</sup> .

١٠ - الشيخ : طاهر بن إبراهيم بن حسن الكردي .  
التقى به وبألذي قبله في المدينة بعد أول حجه حجها سنة  
(١١٢٢هـ) <sup>(٣)</sup> .

١١ - الشيخ: محمد بن أحمد الأسدي العريشي (تـ ١٠٦٠هـ) <sup>(٤)</sup> .

١٢- الشيخ المقرئ : الحسن بن حسين شاجور <sup>(٥)</sup> .

١٣ - الشيخ : سالم بن عبد الله بن سالم البصري <sup>(٦)</sup> .

#### د - مذهبه ومحتته :

كان في أول أمره على مذهب الزيدية ؛ نظراً للحال التي نشأ عليها، فأبوه  
وأهله من بيت أئمة الزيدية في اليمن، إضافة إلى أن غالب الناس من حوله على  
هذا المذهب، ولكنه لم يستمر على ذلك طويلاً، بل تحول إلى مذهب أهل  
السنة <sup>(٧)</sup>، وألف الكتب في نصرته " وفي الرد على المشركين المعتقدين في  
الأشجار والأحجار، وفي الرد على أهل وحدة الوجود ... ولما بلغه ظهور

---

(١) انظر: المصدر نفسه ( ٧٢٤/١، ٢٩/٢، ٥٠٧ ) .

(٢) انظر: المصدر نفسه (٥٠٧/٢) .

(٣) انظر المصدر نفسه .

(٤) انظر: الأعلام للزركلي (١١/٦)، ونشر العرف (٥٠٧/٢) .

(٥) انظر: المصدر نفسه .

(٦) انظر: المصدر نفسه .

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٣٤/٩) .

الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وما دعا إليه من التوحيد وعبادة الله وحده، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كَتَبَ إليه قصيدة يمدحه فيها على القيام بالتوحيد، وإقامة شرائع الإسلام<sup>(١)</sup>.

كما أنه في الفروع لا ينتسب إلى مذهب معين، بل مذهبه الحديث والعمل بالدليل، إذ غلب عليه الاجتهاد وترك التقليد<sup>(٢)</sup>.

وبسبب ذلك كله ناصبه العداة أهل زمانه من الحكام والعوام، وتعرض للقتل والحبس مراراً<sup>(٣)</sup>.

### هـ - أعماله ومكانته العلمية :

في ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ ، وبعد أن تحققت فيه مؤهلات التصدر عكف على تدريس العلم وإفادة الراغبين، واشتهر بنشر علم السنة النبوية<sup>(٤)</sup>، فقصده الطلاب، وكثر أتباعه من العامة والخاصة، وعملوا باجتهاده، فانتشرت كتب السنة، وأقبل عليها الناس، وتنافسوا فيها ؛ وهو مع ذلك غير مكترث بما يتوعدده به المخالفون له من العوام والمتعصبين من أتباع المذهب الزيدي، الذين ما فتئوا أن كادوا له، وأرادوا قتله مرة بعد أخرى<sup>(٥)</sup>.

أضف إلى ذلك قيامه بالخطابة في بعض جوامع صنعاء، والفتيا والتأليف وإرشاد الخاصة والعامة، ومناصحة ملوك عصره، والدعوة إلى الله تعالى؛ ولم يزل على ذلك حتى مات<sup>(٦)</sup>.

---

(١) عنوان المجد لابن بشر (١٠٧/١) .

(٢) انظر: أبعاد العلوم (١٩٣/٣) .

(٣) انظر: البدر الطالع (٢ / ١٣٣) .

(٤) انظر مقدمة توضيح الأفكار (٧٤/١)، ونشر العرف (٥٠٧/٢) .

(٥) انظر: المصدر نفسه، والبدر الطالع (١٣٧/٢، ١٣٨) .

(٦) انظر: نشر العرف (٥٠٨/٢) .

ولزهده وتجرده عن الدنيا فإن المتوكل القاسم بن الحسين - في سنة ١١٣٦هـ - عرض عليه القضاء ، ثم الوزارة ، ثم القضاء العام والتصدر على الأعلام؛ فامتنع من قبول جميع ذلك <sup>(١)</sup> .

ترجم له العلامة الشوكاني ( تـ ١٢٥٠ هـ ) في " البدر الطالع " <sup>(٢)</sup> فأطال في ذكره وأطنب في الثناء عليه ، فقال : " الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف ... برع في جميع العلوم ، وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء ، وتظهر بالاجتهاد ، وعمل بالأدلة ، ونفر عن التقليد ، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية ، وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن .

إلى أن قال : وبالجملية فهو من الأئمة المحددين لمعالم الدين " .  
وقال ابن بشر ( تـ ١٢٩٠ هـ ) عنه في " عنوان المجد " <sup>(٣)</sup> : " الأمير العالم العلامة فريد عصره في قطره ، عالم صنعاء وأديبها محمد بن إسماعيل ، وكان ذا معرفة في العلوم الأصلية والفرعية " .

وقال صديق حسن خان ( تـ ١٣٠٧ هـ ) في " أيجد العلوم " <sup>(٤)</sup> :  
" الإمام الكبير المحدث الأصولي المتكلم الشهير ، قرأ كتب الحديث وبرع فيها ، وكان إماماً في الزهد والورع .

إلى أن قال : له مصنفات جليلة ممتعة تنبئ عن سعة علمه وغزارة اطلاعه على العلوم النقلية والعقلية ، وكان ذا علم كبير ورئاسة عالية ، وله في النظم اليد الطولى ، بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، ولم يُقلّد أحداً من أهل المذاهب ، وصار إماماً كاملاً مكماً بنفسه " .

(١) انظر: المصدر نفسه ( ٢ / ٥٠٧ ) .

(٢) ( ١٣٨ ، ١٣٣ / ٢ ) .

(٣) ( ١٠٦ - ١٠٧ ) .

(٤) ( ١٩٢ ، ١٩١ / ٣ ) .



## و - تلامذته :

- له تلامذة نبلاء علماء مجتهدون <sup>(١)</sup> ، منهم :
- ١ - العلامة : عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر الحسيني الكوكباني ( ١١٣٥-١٢٠٧هـ ) <sup>(٢)</sup> .
  - ٢ - القاضي : أحمد بن محمد بن عبد الهادي بن صالح قاطن الحبابي ( ١١١٨-١١٩٩هـ ) <sup>(٣)</sup> .
  - ٣ - القاضي : أحمد بن صالح بن محمد بن أحمد بن صالح المعروف بابن أبي الرجال ( ١١٤٠-١١٩١هـ ) <sup>(٤)</sup> .
  - ٤ - العلامة : الحسن بن إسحاق بن المهدي ( ١٠٩٣-١١٦٠هـ ) <sup>(٥)</sup> .
  - ٥ - العلامة : محمد بن إسحاق بن الإمام المهدي أحمد بن الحسن ( ١٠٩٠-١١٦٧هـ ) <sup>(٦)</sup> .
  - ٦ - العلامة : القاسم بن محمد بن عبد الله الكبسي ( ١١١١-١٢٠١هـ ) <sup>(٧)</sup> .
  - ٧ - العلامة : محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي - صاحب " تاج العروس " - ( ١١٤٥-١٢٠٥هـ ) روى عنه إجازة <sup>(٨)</sup> .

---

(١) البدر الطالع ( ٢ / ١٣٩ ) .

(٢) انظر ترجمته في: المصدر نفسه ( ١ / ٣٦٠-٣٦٨ ) .

(٣) انظر ترجمته في: المصدر نفسه ( ١ / ١٤٤ ) .

(٤) انظر ترجمته في: المصدر نفسه ( ١ / ٦١-٦٢ ) .

(٥) انظر ترجمته في: المصدر نفسه ( ١ / ١٩٤ ) .

(٦) انظر ترجمته في: المصدر نفسه ( ٢ / ١٢٧-١٢٨ ) .

(٧) انظر: المصدر نفسه ( ٢ / ٥٢ ) ، وفهرس الفهارس ( ١ / ٥١٤ ) .

(٨) انظر: المصدر نفسه ( ١ / ٥١٤ ، ٥٢٥ ) .

٨ - ١٠ - أبنائه الثلاثة: إبراهيم (١١٤١-١٢١٣هـ)، وعبد الله (١١٦٠هـ - ١٢٤٢هـ)، والقاسم (١١٦٦-١٢٤٦هـ) <sup>(١)</sup>.

#### ز - وفاته :

مات - رحمه الله تعالى - بصنعاء في يوم الثلاثاء ، ثالث شعبان، سنة (١١٨٢هـ)، عن ثلاث وثمانين سنة، ودفن غربي منارة جامع المدرسة بأعلى صنعاء <sup>(٢)</sup>.

#### ح - مؤلفاته :

له مصنفات كثيرة، ورسائل عديدة مفيدة في فنون العلم، تنبئ عن سعة علمه، وغزارة اطلاعه على العلوم النقلية والعقلية <sup>(٣)</sup>، وهي تزيد على المائة <sup>(٤)</sup>. منها :

( إجابة السائل شرح بغية الآمل منظومة الكافل - ط ) و ( إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد - ط ) ، و ( أرجوزة في أصول الدين والفقهاء ) ، و ( الاقتباس لمعرفة الحق من أنواع القياس ) ، و ( إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة - ط ) ، و ( التنوير شرح الجامع الصغير - خ ) ، و ( توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - ط ) ، و ( الروض النضير . في الخطب - خ ) ، و ( ثمرات النظر في علم الأثر ) ، و ( سبل السلام شرح بلوغ المرام - ط ) ، و ( سؤال عن دلالة اللفظ على المفهوم من أي الدلالات؟ وجوابه ) - وهو هذه الرسالة التي أقوم بإخراجها - و ( غاية التنقيح في أبحاث تتعلق بالتحسين والتقييح ) ، و ( فائدة في مسألة التقليد ) ، و ( قصب

(١) انظر تراجمهم في: البدر الطالع (١/٤٢٢-٤٢٣، ٣٩٦-٣٩٧، ٣٩٧-٣٩٨، ٣٩٨-٣٩٩، ٣٩٩-٤٠٠، ٤٠٠-٤٠١، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٢-٤٠٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٢ / ١٣٩ ) ، ونشر العرف (٢/٥٢٣).

(٣) انظر: أبعاد العلوم (٣/١٩٢)، ومقدمة توضيح الأنظار (١/٧٤).

(٤) انظر: فهرس الفهارس (١/٥١٤).

السكر نظم نخبه الفكر) وشرحه (إسبال المطر على قصب السكر) ، و(منحة الغفار حاشية ضوء النهار بشرح الأزهار) ، و(المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة والزيدية)، و(المسائل المهمة فيما تعم به البلوى حكام الأمة) (١).

المطلب الثاني : التعريف بالرسالة الأولى :

وفيه ما يأتي :

أ - اسمها ونسبتها إلى مؤلفها الصنعاني :

جاء في بداية نسختي الرسالة : التصريح بأن جواب السؤال للعلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني . وسيأتي إيراد نص ما ذكر في بدايتهما . وورد أيضاً في آخر النسخة الثانية ما نصه : " انتهى من نسخة مصححة بخط المصنف البدر، رضي الله عنه وأرضاه " .

كما أن المصنف نفسه في كتابه " إجابة السائل " (٢) - حينما تناول تقسيم الدلالة إلى منطوق ومفهوم - صرح بحال هذه الرسالة فقال : " ولذكر سؤالاً وصل إلينا عند تأليف هذا، ونحن في أثناءه، فأجبنا عليه ورأينا نقلهما هنا باختصار؛ لأنها لا تخلو كتب الفن المتداولة كـ " المختصر " لابن الحاجب وشروحه، و " الغاية " وشرحها عن هذا التقسيم، وتبعهم صاحب النظم " . ثم ساق فيه حاصل ما ذكر في هذه الرسالة .

ب - وصف النسخ الخطية للرسالة :

وقفت لها على نسختين خطيتين:

النسخة الأولى: نسخة المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء، ورمزت لها بـ

(أ).

---

(١) سرد له محمد صبحي حلاق في مقدمة تحقيق إيقاظ الفكر (١٢٨) ما بين كتاب ورسالة.

(٢) (ص ٢٣٩) .

رقمها : ( مجامع ١ ) في فهرس المكتبة المطبوع ( ص ٢ / ج ٨١٩ ) .  
العنوان الذي تحمله : سؤال عن دلالة المفاهيم من أي أقسام الدلالة هي ؟  
تأليف : مولانا ومالك أمرنا العالم العامل النحرير محمد بن إسماعيل الأمير، طول  
الله بعمره، وحفظه بحق محمد وآله .

عدد صفحاتها : ( ٣ ) صفحات، ضمن مجموع من ( ق ٥٠ / ب ٥١ -  
ب ) .

عدد الأسطر : ( ٣٥ ) سطراً، مقاس ( ٢٣ × ١٣ سم ) .

خطها : نسخ معتاد ، كتبت نحو سنة ١١٧٥ هـ .

أولها : " سؤال عن دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة هي ؟ فإن  
العلماء قسّموا المنطوق إلى صريح وغير صريح ... " .

وآخرها : " فهو أسعد بالقواعد ، وأبعد عن التحكم الذي لا ينبغي أن  
يكون عليه مساعد ، والله أعلم . انتهى السؤال ، على المسؤول أفضل السلام ،  
وصلى الله على محمد وآله خير الأنام . " .

وقد اعتمدت عليها ؛ لكونها كتبت في حياة المصنف ، وعليها تصحيحات  
وبلاغات ، مما يدل على الاعتناء بها .

النسخة الثانية : نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، ورمزت لها بـ

( ب ) .

رقمها : ( ٧٨٩٣ / عب ٣٠ / م ) .

العنوان الذي تحمله : سؤال عن دلالة المفاهيم من أي أقسام الدلالة هي ؟

عدد صفحاتها : ( ٣ ) صفحات، ضمن مجموع من ( ق ٢٥٠ / ب -

٢٥١ / ب ) .

عدد الأسطر : ( ٣٣ ) سطرًا ، مقاس ( ٢٤ × ١٩ سم ) .

خطها : نسخ حسن ، كتبت سنة ١٣٥٧ هـ .

الناسخ : عبد الكريم بن إبراهيم بن حسين الأمير . نقلها من نسخة مصححة بخط المؤلف .

أولها : " سؤال عن دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة هي ؟ فإن العلماء قسّموا المنطوق إلى صريح وغير صريح ... " .

وآخرها : " فهو أسعد بالقواعد ، وأبعد عن التحكم الذي لا ينبغي أن يكون عليه مساعد ، والله أعلم . انتهى جواب السؤال ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله خير الأنام . انتهى من نسخه مصححه بخط المصنف البدر رضي الله عنه وأرضاه " .

المبحث الثاني : التعريف بمؤلف الرسالة الثانية أحمد المجاهد ورسائله :  
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالمؤلف :

وفيه ما يأتي :

أ - اسمه ونسبه :

أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن علي بن أحمد المجاهد<sup>(١)</sup> ،  
صفي الدين ، الصنعاني موطناً ، الزيدي مذهباً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر ترجمته في: نيل الوطر (١/١١١-١١٣) والدر الفريد للواسعي (ص ٢٣، ٣٥) والأعلام (١/

١٤٨) ومعجم المؤلفين (١/٢٦٦) . وانظر أيضاً: تاريخ اليمن للواسعي (ص ٢٣٦-٢٣٩)، ومائة

عام من تاريخ اليمن الحديث (ص ٢٣٧، ٢٣٩) .

(٢) نيل الوطر (١/١١١)، وتاريخ اليمن للواسعي (ص ٢٣٨) .

## ب - ميلاده ونشأته :

ولد في شهر ربيع سنة (١٢٢٤ هـ) بمدينة صنعاء ، ونشأ بها في كنف والده، فحفظ القرآن عن ظهر قلب، وحفظ بعض المتون المختصرة كـ "الأزهار" في فقه الزيدية، و" كافية ابن الحاجب" وغيرهما، كما عني بتعليم الفقه والفرائض والحديث والتفسير واللغة العربية . وقد تبحر في هذه العلوم حتى أتقنها <sup>(١)</sup> .

## ج - شيوخه :

ذكر ابن زبارة اليماني (١٣٠١ - ١٣٨١ هـ) في " نيل الوطر " <sup>(٢)</sup> خمسة من شيوخه بصنعاء، وهم :

- ١ - والده القاضي : عبد الرحمن بن عبد الله المجاهد (تـ ١٢٥٢ هـ) <sup>(٣)</sup> .
- ٢ - العلامة: أحمد بن زيد بن عبد الله الكبسي (١٢٠٩ - ١٢٧١ هـ) <sup>(٤)</sup> .
- ٣ - العلامة: علي بن أحمد بن الحسن الظفري الصنعاني (تـ ١٢٨٦ هـ) <sup>(٥)</sup> .
- ٤ - العلامة: محمد بن عبد الرب بن محمد بن زيد بن المتوكل (١١٨٠ - ١٢٦٢ هـ) <sup>(٦)</sup> .
- ٥ - العلامة: علي بن إسماعيل بن يحيى بن محسن بن حسين الصنعاني (تـ ١٢٥٨ هـ) .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) (١١١/١ - ١١٢) .

(٣) نيل الوطر (٣٣/٢) .

(٤) انظر: التاج المكلل (ترجمة ٤٧٥) .

(٥) انظر: الدر الفريد (ص ٢٦) .

(٦) انظر: نيل الوطر (٢٨٢/٢ - ٢٨٣) .

## د - أعماله ومكانته العلمية :

تولى القضاء بصنعاء، ولازم بها التعليم والفتيا والتأليف، وبعد وفاة شيخه أحمد بن زيد الكبسي سنة ( ١٢٧١هـ ) انتهت إليه الرئاسة في التدريس والفتيا بصنعاء، وصار المرجع في تقرير كلام علماء المذهب الزيدي، ومقدمات في الأصول والفروع <sup>(١)</sup> .

قال ابن زبارة اليميني - حينما ترجم له - <sup>(٢)</sup> : " القاضي العلامة الحافظ الناقد الزاهد أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن علي بن أحمد المجاهد الصنعائي . إلى أن قال: بلغ إلى درجة المذاكرين والمخرجين للمذهب الشريف - أي : المذهب الزيدي - وفي علم التفسير إلى درجة تلحق بجار الله الزمخشري وأمثاله ... وكان كثير الملازمة لـ " جامع البيان " من كتب التفسير ، و " شرح العمدة " لابن دقيق العيد من كتب الحديث، وكان عالماً عاملاً زاهداً عابداً فاضلاً حسن الأخلاق ، لطيف الطباع، كثير التواضع، كثير الطاعات، أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، متمسكاً بالسنة النبوية، آية في الحفظ، يملئ من حفظه الكرايس، وقد انتفع به " .

## هـ - تلامذته :

١ - الإمام المنصور بالله أحمد بن هاشم بن محسن الهادوي اليميني (تـ ١٢٦٩هـ) (هـ) <sup>(٣)</sup> .

٢ - القاضي: عبد الملك بن حسين الأنسي الصنعائي (تـ ١٣١٥هـ) <sup>(٤)</sup>

٣ - القاضي: علي بن حسين بن الحسن المغربي الصنعائي (١٢٦١ - ١٣٣٧هـ) <sup>(٥)</sup> .

(١) نيل الوطر (١١٢/١).

(٢) المصدر نفسه (١١١/١ - ١١٢).

(٣) انظر : الأعلام (٢٦٥/١)، والدر الفريد (ص ٢٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه (ص ٢٣).

(٥) انظر: المصدر نفسه (ص ٥).

- ٤- العلامة: القاسم بن الحسين بن المنصور (١٢٤٥-١٣٠٦هـ)<sup>(١)</sup>.  
٥- الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الهادوي اليميني (١٢٥٥-  
١٣٢٢هـ)<sup>(٢)</sup>.

#### و - وفاته :

توفي بصنعاء في ليلة الاثنين سلخ جمادى الآخرة سنة (١٢٨١ هـ) عن سبع وخمسين سنة . وقيل : إن وفاته سنة (١٢٨٢هـ) قال ابن زبارة: والصحيح الأول<sup>(٣)</sup>.

#### ز - مؤلفاته :

له مؤلفات نافعة ورسائل جامعة<sup>(٤)</sup>. منها: ( نيل المنى في شرح أسماء الله الحسنى ) و( فتح الله الواحد-مقدمة في علم التفسير -خ )<sup>(٥)</sup> و( الروض المجتبى في تحقيق مسائل الربا - ط ) و( البدر الساري ) و( أصول الدين ) - انتزعه من كتاب " إيثار الحق على الخلق " لمحمد بن إبراهيم الوزير، ومن " الأساس " للقاسم ابن محمد- و(رسالة في الرد على لطف الله جحاف حول علم البلاغة والنحو - خ )<sup>(٦)</sup> و(رسالة فيها جواب سؤال عن دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة؟ ) وهي التي أقوم على إخراجها .

#### المطلب الثاني : التعريف بالرسالة الثانية :

وفيه ما يأتي :

---

(١) انظر: المصدر نفسه (ص٥) .

(٢) انظر: الأعلام (١٤٢/٧) .

(٣) نيل الوطر (١١٣/٢)، والدر الفريد (ص٢٣) .

(٤) انظر: المصدر نفسه .

(٥) فهرس مخطوطات المكتبة الشرقية بجامع صنعاء (١/٢٢٠) .

(٦) انظر: المصدر نفسه (١٥٩٦/٣) .



## أ - اسمها ونسبتها إلى مؤلفها :

لم يُعَنون لها في النسخة باسم معين، ولكن جاء في صياغة السؤال وجوابه التصريح بأن الرسالة من تأليفه، حيث قال: " ما قولكم رضي الله عنكم، في دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة هي ؟ " ثم قال : " الجواب لشيخنا القاضي العلامة صفى الدين أحمد بن عبد الرحمن المجاهد، ومن خطه نقلت " .

## ب - وصف النسخة الخطية للرسالة :

اعتمدت في تحقيقها على نسخة واحدة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض (رقم ٧٨٠٨ / ٢ م عب ) آلت إليها ضمن ما آل إليها من مكتبة الشيخ ابن عبيكان - وكان قد حصل عليها عندما كان سفيراً للمملكة العربية السعودية لدى اليمن - .

عدد صفحاتها (٣) صفحات، مقاس ( ٢٤ × ١٧،٥ ) سم ، في كل صفحة ( ٣٥ ) سطراً، خطها نسخ معتاد . وقبل هذه الرسالة في أعلى اللوحة ( ١ باء ) نقل من كتاب " إجابة السائل " للعلامة الصنعاني - وهو حاصل ما ذكره في الرسالة الأولى المشار إليه آنفاً -

وقد كنت جهدت نفسي واستقصيت البحث فيما زرته من مكاتب الداخل، وفيما وقفت عليه من فهارس مخطوطات مكاتب اليمن والمكاتب الأخرى فلم أعثر لها على نسخة أخرى؛ ونظراً لتمييز هذه الرسالة، وأهمية الموضوع الذي طرقت، حرصت على تحقيقها وإخراجها، ولاسيما هي كالتمة، بل كالتعقيب على الرسالة الأولى .

## المبحث الثالث : موضوع الرسالتين :

موضوع البحث في كلتا الرسالتين هو في " نوع دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة هي؟" فإن الأصوليين قد قسموا اللفظ الدال إلى قسمين:

منطوق ومفهوم . ثم قسموا المنطوق إلى قسمين: صريح: وهو ما دلالاته مطابقة أو تضمناً، وغير صريح: وهو ما دل بالالتزام . والدلالة منحصرة في هذه الأقسام الثلاثة، ولا قائل بدلالة رابعة وضعية لفظية، وقد جعلوا قسمي المنطوق مستغرقين للأقسام الثلاثة، ثم قالوا في المفهوم : أنه ما دل لا في محل النطق . فأبي دلالة يريدون، إذ بأي دلالة دل اللفظ فهو منطوق . فالمراد : بيان دلالة اللفظ على المفهوم عند القائل به من أي أقسام الدلالات هي ؟ <sup>(١)</sup> .

ومع أن صاحبي الرسالتين وغيرهما لم يختلف أحد منهم في أن دلالة اللفظ على المفهوم من قبيل دلالة الالتزام، غير أن بحثهم في ذلك اقتضى أن يتبعوه بالحديث عن عدة مسائل :  
الأولى: نوع الدلالة اللفظية في أقسامها الثلاثة (المطابقة والتضمن والالتزام)<sup>(٢)</sup>:

اتفق العلماء على أن دلالة المطابقة وضعية <sup>(٣)</sup> واختلفوا في الأخيرتين على ثلاثة مذاهب :

الأول: أنهما وضعيتان كالمطابقة، وهو مذهب المنطقيين، ونسب إلى الأكثر<sup>(٤)</sup> . ووجهه: أن كليهما حصلت بتوسط وضع اللفظ للكل أو الملتزم . وذلك أن فهم معنى الموضوع الكلي سبب لفهم معنى جزئه في ضمن الكل،

(١) انظر: إجابة السائل (ص ٢٣٩).

(٢) مثالها : لو وضع لفظ " الشمس " لمجموع الجرم المعين والضوء وللضوء فقط، لكانت دلالاته على الضوء من حيث هو مسماه دلالة مطابقة، ومن حيث هو جزء مسماه دلالة تضمن، ومن حيث هو لازم مسماه دلالة التزام. انظر: هداية العقول شرح غاية السؤل (١/١٨٢).

(٣) انظر: شرح الملوي على السلم (ص ٥٧).

(٤) انظر : تحرير القواعد المنطقية (ص ٢٩)، وشرح تهذيب المنطق للخببصي (ص ٨٤) .

وهذا هو دلالة التضمن. وأن فهم المعنى المطابقي سبب في فهم الخارج اللازم، وهذا هو دلالة الالتزام<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنهما عقليتان، وهو مذهب البيانين، واختاره الغزالي والفخر الرازي والهندي<sup>(٢)</sup>. وذلك لتوقف كل منهما على مقدمة عقلية: أما الالتزام؛ فلأنه كلما فهم المعنى فهم لازمه. وأما التضمن؛ فلأن الفهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع، وهي الجزئية؛ إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن التضمن وضعية كالمطابقة، وأن الالتزام عقلية، وهو رأي الآمدي وابن الحاجب<sup>(٤)</sup>؛ لأن المدلول عليه بدلالة التضمن هو جزء الدلول المطابقي، والمطابقة وضعية بلا خلاف، وجزء الوضعي وضعي مثله؛ إذ الجزء مندرج في الكل. وليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى، ولا من المعنى إلى الجزء، بل هو فهم واحد يسمى بالنظر إلى تمام المعنى مطابقة، وبالنظر إلى جزئه تضمناً. وأما الخارج اللازم فليس جزءاً للمعنى المطابقي الوضعي، ولكن العقل فهم منه لازمه الخارج عنه<sup>(٥)</sup>.

والظاهر: أن الخلاف لفظي؛ لأن القول بأثما عقليتان باعتبار أن الانتقال إليهما من المسمى إلى الجزء واللازم إنما حصل بالعقل، ووضعيتان باعتبار أن الوضع سبب لانتقال العقل إليهما، فهما عقليتان ووضعيتان باعتبارين. صرح بهذا غير واحد<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الملوي (ص ٥٧)، وآداب البحث والمناظرة (ص ١٤).

(٢) انظر: المستصفى (٣٠/١)، والمحصل (٢١٩/١)، ونهاية الوصول (١٢٤/١)، الطراز للعلوي (٣٨/١).

(٣) انظر: شرح الملوي على السلم وحاشية الصبان عليه (ص ٥٧)، وفتح الرحمن (ص ٥٣).

(٤) انظر: الأحكام للآمدي (١٥/١)، ومختصر المنتهى (ص ١٧)، والبحر المحيط (٤٣/٢)، وشرح الكوكب المنير (١٢٧/١).

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الملوي (ص ٥٧)، وحاشية البيهقوري (ص ٣٢)، وآداب البحث والمناظرة (ص ١٤).

(٦) تصنيف المسامع (٣٣٧/١)، وسلم الوصول للمطيعي (٣١/٢)، وحاشية الصبان على شرح السلم (ص ٥٧).

وقد اشترط المنطقيون في دلالة الالتزام: اللزوم العقلي الذهني: بحيث يلزم من إدراك المسمى إدراكه، كاللزوم بين الزوجية والاثنين، فمتى تعقل الاثنين تعقل الزوجية . وإنما اشترطوه؛ لأنه لو لم يوجد هذا الشرط امتنع فهم الأمر الخارجي من اللفظ ولم يكن اللفظ دالاً عليه؛ إذ لو دل عليه لفهم منه، والفرض عدم الفهم<sup>(١)</sup> .

وذهب البيانون والأصوليون إلى أن المعتبر مطلق اللزوم ولو بعُرفٍ، بمعنى: أن العقل قد لا يحكم به إلا بعد ملاحظة الواقع ، وتكرار مشاهدة اللزوم فيه دون أن يكون لدى العقل ما يقتضي هذا اللزوم<sup>(٢)</sup> .

ووجهه : أنه لو لم يعتبر اللزوم العرفي لخرج منه كثير من المجازات والكنائيات المعتبرة في المخاطبات، وهو ما كان اللزوم فيه عرفياً كرعيينا الغيث، أي: النبات في الجاز. وزيد كثير الرماد، أي: كريم في الكناية<sup>(٣)</sup> .

وأهل المنطق لم يجعلوا المجازات والكنائيات دالة على المعاني وحدها، بل الدال عليها عندهم هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية<sup>(٤)</sup> .

ومنشأ النزاع بين المنطقيين وغيرهم: يرجع إلى الخلاف في تفسير الدلالة هل يشترط فيها أنه مهما سمع اللفظ مع العلم بالوضع فهم المعنى، أو أنه يكفي الفهم بالجملة ؟

ذهب إلى الأول المنطقيون، فالدلالة عندهم : كون اللفظ متى أُطلق فهم منه المعنى .

---

(١) انظر: التذهيب للخببيصي وحاشية الدردير عليه (ص ٩٥، ٩٦).

(٢) انظر: ضوابط المعرفة (ص ٣١).

(٣) انظر: حاشية الدردير على التذهيب (ص ٢٣٩).

(٤) انظر: هداية العقول شرح غاية السؤل (١/ ١٨١) .

والآخر مذهب الأصوليين، بل توسع البيانيون فأجروها فيما لا لزوم بينهما أصلاً، لكن القرائن الخارجية استلزمته . ولهذا يجري فيها من الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الأشخاص والأحوال <sup>(١)</sup> . فالدلالة عندهم : كون اللفظ بحيث إذا أُطلق فهم منه المعنى <sup>(٢)</sup> .

المسألة الثانية: ما انقسم إلى منطوق ومفهوم، هل هو المدلول أو الدلالة ؟ : قولان للعلماء :

الأول: أن المنقسم المدلول، وهو مذهب الآمدي واختاره ابن السبكي، ومن شراح " مختصر المنتهى " البابرتي والتستري، وعليه إمام الحرمين في تعريف المنطوق <sup>(٣)</sup> .

الثاني : أن المنقسم الدلالة، وهو مذهب ابن الحاجب في "مختصره" واختاره من شراحه : العضد، والكرماني ونسبه إلى جمهور الأصوليين <sup>(٤)</sup> .

والمؤدى واحد؛ لأن من يرى أن المنقسم المدلول يريد به مجموع الحكم ومحله كتحريم ضرب الوالدين المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ [الإسراء/٢٣] فالتحريم مثال للحكم، وضرب الوالدين مثال لمحله .

ومن يرى أن المنقسم الدلالة يريد به الحكم وحده، وهو تحريم ضرب الوالدين <sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر: المحصول (١/٢٢٠)، وشرح تهذيب المنطق للجلال (ص٢٦)، والبحر المحيط (٢/٤١).

(٢) انظر: هداية العقول شرح غاية السؤل (١/١٨١) .

(٣) انظر: الإحكام للآمدي (٣/٦٦)، والإبهاج (٣/٢٧)، وشرح مختصر المنتهى للبابرتي (ل/١٨٢/ب)، والبرهان (١/٤٤٨) .

(٤) انظر: مختصر المنتهى (ص١٥١-١٥٢)، وشرح العضد (٣/١٧١)، والنقود والردود للكرماني (ل/٢/١١٥) .

(٥) انظر: نشر البنود (١/٨٨)، وتفسير النصوص (١/٥٩٣)، ومناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام (ص ٦٩ ، ١٢٤)، والرسالة الأولى (ص ٢١ - ٢٢) والرسالة الثانية (ص ٣٦-٣٧) .

المسألة الثالثة : أقسام الدلالة الالتزامية هل هي من المنطوق أو من المفهوم؟ :  
دلالة الالتزام لا يخلو المعنى فيها: إما أن يكون مقصوداً للمتكلم، أولاً يكون مقصوداً له . الأول: إما أن يتوقف عليه صدق الكلام، أو صحته عقلاً، أو شرعاً؛ فهو دلالة الاقتضاء . وإما أن يقترن بحكم لو لم يكن لتعليل ذلك الحكم كان بعيداً عن الفصاحة؛ فهو دلالة التنبيه والإيماء . وأن لم يكن المعنى مقصوداً للمتكلم؛ فهو دلالة الإشارة <sup>(١)</sup> .

فهذه الثلاثة ( الاقتضاء، والتنبيه والإيماء، والإشارة ) هي أقسام الدلالة الالتزامية، وقد اختلف فيها هل هي من المنطوق أو المفهوم؟ على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها من المفهوم، وهو قول الغزالي والبيضاوي، ونسبه الزركشي إلى أئمة الأصول <sup>(٢)</sup>، واختاره الصنعاني هنا- أي في الرسالة الأولى- وعزاه إلى بعض أئمة الزيدية <sup>(٣)</sup> .

ووجهه: أن المفهوم مدلول اللفظ؛ إذ هو المقسّم واللفظ مورد القسمة، ولا خلاف في أن الدلالة منحصرة في الأقسام الثلاثة - المشار إليها آنفاً - ومعلوم أن دلالة اللفظ على المفهوم - قسيم المنطوق - ليست مطابقة ولا تضمناً، فتعين أنها التزامية، إذ لا قائل بدلالة رابعة <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٦٤/٣) والمستصفى (١٨٦/٢-١٩٠) ومختصر المنتهى (ص ١٥١-١٥٢) وشرح مختصر الروضة (٧٠٨/٢-٧٠٩) وشرح الكوكب المنير (٤٧٤/٣-٤٧٧) .

(٢) انظر: البحر المحيط (٦/٤) .

(٣) انظر: المستصفى (١٨٦/٢)، والمنهاج للبيضاوي (ص ٥٧)، والرسالة الأولى (ص ٢٤)، وإجابة السائل (ص ٢٣٩، ٢٤١) .

(٤) انظر: الرسالة الأولى (ص ٢١) .

الثاني: أنها واسطة وقسيم للمنطوق والمفهوم، وهو رأي الآمدي<sup>(١)</sup>، واختاره علاء الدين القونوي<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنها من المنطوق غير الصريح، وهو رأي ابن الحاجب في "مختصر المنتهى"<sup>(٣)</sup> فقد قسم المنطوق إلى صريح وغير صريح، حيث قال: "الدلالة: منطوق: وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق، والمفهوم: بخلافه أي: لا في محل النطق. والأول: صريح: وهو ما وضع اللفظ له، وغير الصريح بخلافه: وهو ما يلزم عنه".

ولم يُسَبَق إلى ذلك، واختاره صفي الدين الهندي<sup>(٤)</sup>، وكثير من المتأخرين<sup>(٥)</sup>، ومؤلف الرسالة الثانية الشيخ أحمد المجاهد<sup>(٦)</sup>.

وتابع ابن الحاجب على ذلك بعض شراح "مختصره": كالقطب الشيرازي والأصفهاني والعضد وابن السبكي والكرماني والبابرتي<sup>(٧)</sup>.

ووجهه: أن الصريح: هو دلالة اللفظ على ما وضع له. وغير الصريح: دلالة اللفظ على ما يلزم عنه - يعني: عما وضع له اللفظ - ولكن في محل النطق. وبهذا القيد حصل تمييز غير الصريح عن المفهوم، فإن المفهوم أيضاً:

---

(١) استنتج الزركشي من كلام الآمدي في الإحكام (٦٤/٣) أنه يتفق مع رأي ابن الحاجب: أن الدلالات الثلاث من قبيل المنطوق (انظر: البحر المحيط ٦/٤).

(٢) انظر: مقصد الراغب في شرح مختصر ابن الحاجب للقونوي (١/٨١ أ).

(٣) (ص ١٥١-١٥٢)، وانظر: حاشية البناي (٢٣٥/١)، ونهاية السؤل (٢٠٤/٢-٢٠٥).

(٤) انظر: نهاية الوصول (٢٠٣١/٥).

(٥) انظر: مناهج العقول (٤٢٠/١)، وشرح الكوكب المنير (٤٧٣/٣)، وغاية السؤل وشرحها هداية

العقول (٣٦٩/٢) والفصول اللؤلؤية للوزير (ل ٩٠/أ) وفواتح الرحموت (٤١٣/١).

(٦) (ص ٤٢).

(٧) انظر شرح المختصر للقطب (ل ٢٦٤/ب)، وبيان المختصر (٤٣٣/٢)، وشرح العضد (١٧٢/٢)،

ورفع الحاجب (٢٤٦/٢)، والنقود والردود (ل ١١٥/أ)، وشرح المختصر للبابرتي (ل

١/١٨٥).

دلالة اللفظ على ما يلزم عما وضع اللفظ له، ولكن لا في محل النطق. ويدل على ذلك: إبطالهم قول من يقول: "المنطوق: هو ما فهم من اللفظ في محل النطق" بأن الأحكام المضمرة في دلالة الاقتضاء مفهومة من اللفظ في محل النطق، ولا يقال لشيء منها: إنه منطوق اللفظ<sup>(١)</sup>.

وقد استشكل كلام ابن الحاجب هنا<sup>(٢)</sup>، ووقع فيه البحث بين الشيخين علاء الدين القونوي (ت ٧٢٩هـ) وشمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ) وكتبنا فيها رسالتين<sup>(٣)</sup>: اختلفا في قوله: "غير الصريح بخلافه" هل يدل على أن غير الصريح من المنطوق، وأنه لا واسطة بين المنطوق والمفهوم. أو أنه يدل على أن غير الصريح قسم آخر غير المنطوق، وعليه فالأقسام ثلاثة: منطوق وهو الصريح، ومفهوم وهو خلاف المنطوق، وغير الصريح؟

اتجه إلى الأول الأصفهاني ومن تقدم ذكره من شراح "المختصر".

ورجح الثاني القونوي، ووجهه: بأن تعريف الصريح باللام في قوله: "غير الصريح" قد يستفاد منه أنه لم يجعله قسماً من المنطوق، بل قسماً له كما جعله الآمدي؛ لأن قوله: "والأول صريح" كأنه أراد به انحصار المنطوق فيه، ثم ابتداء فقال: "وغير الصريح" إلى آخره. فهو غير معطوف على قوله: "صريح" بل هو مبتدأ خبره ما بعده.

هكذا نقل عنه ابنه محب الدين في كتابه "مقصد الراغب في شرح مختصر ابن الحاجب"<sup>(٤)</sup> ثم اتبعه بقوله: "وهذا الذي قاله متعين، ذهل عنه الشراح مع وضوحه".

(١) شرح المختصر للقطب الشيرازي (ل ٢٦٤/ب).

(٢) نشأ من سوء تركيبه وإيجازه المخل. قاله الأصفهاني.

انظر: التعليق على بيان المختصر (٤٣٦/٢) وشرح مختصر ابن الحاجب الباقري (ل ١٨٥/أ).

(٣) انظر: البحر المحيط (٧/٤)، وهداية العقول شرح غاية السؤل (٣٧٩/٢).

(٤) (٢/٨٠).



ووجه الأصفهاني كلام ابن الحاجب: بأنه فسر المنطوق بـ: ما دل عليه اللفظ في محل النطق. وفسر المفهوم بـ: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق . وحينئذ يلزم قطعاً أن تكون الأقسام الثلاثة من أحدهما، ولا يجوز أن تكون مما دل عليه اللفظ لا فيما محل النطق، وإلا لكان مفهوماً؛ لأن كل ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق فهو مفهوم، لكن الأقسام الثلاثة ليست بمفهوم قطعاً عنده، فتعين أنهما من المنطوق <sup>(١)</sup> .

ثم تعقب القونوي: بأن قوله: " والأول صريح " منكر يشير إلى أن له قسماً آخر؛ إذ لو أراد حصر المنطوق في الصريح لكان التركيب الصحيح أن يقول: والأول الصريح . وإنما جاء بـ " غير الصريح " معرّفاً - وإن كان معطوفاً على " صريح " وهو غير معرّف - . وذلك للاختصار بترك المبتدأ فإنه كان يحتاج إلى أن يقول : وغير صحيح وهو بخلافه . فاقصر على لفظ واحد <sup>(٢)</sup> .

ومما يقوي الاحتمال الأول: قول المصنف في صدر المسألة : " الدلالة منطوق، وهو: ما دل عليه اللفظ في محل النطق . والمفهوم بخلافه " فحصر الدلالة في المنطوق والمفهوم، ولا واسطة بينهما؛ لأن المفهوم جعله خلاف المنطوق، ولا واسطة بين الشيء وخلافه <sup>(٣)</sup> .

وعلى كل حال فهذا اصطلاح لابن الحاجب - تبعه عليه من تبعه - ولا مشاحة في الاصطلاح . ولا يبعد أن يكون الخلاف في المسألة خلافاً في اللفظ؛ إذ كل من المنطوق والمفهوم يتجاوزان غير الصريح. فالمنطوق: هو فهم المعنى

---

(١) انظر رسالة بطولها في: شرح المختصر للبابري (ل١٨٤ ألف وباء)، والتعليق على بيان المختصر (٢) / ٤٣٦-٤٣٩).

(٢) انظر: المصدرين أنفسهما .

(٣) انظر: المصدرين أنفسهما .

المذكور في الكلام الثابت لمعنى لفظ مذكور فيه . وغير الصريح: فهم معنى غير مذكور لمعنى لفظ مذكور. والمفهوم: فهم معنى غير مذكور لمعنى غير مذكور<sup>(١)</sup>.

فمن عد الأقسام الثلاثة ( الاقتضاء والتنبيه والإشارة ) من قبيل المفهوم، نظر إلى أنها معان فهمت من غير مذكور . ومن عدها من غير الصريح نظر إلى أنها معان لألفاظ مذكورة . ومن جعلها واسطة بين المنطوق والمفهوم؛ فنظراً لما فيها من الشبه بكليهما، فهي تشابه المنطوق من حيث إن كلاً منها لمعنى لفظ مذكور، وتشابه المفهوم من جهة أن الكل فهم معنى غير مذكور .

ومن جهة أخرى : أن المنطوق إن أريد به النطق بالفعل خرج منه غير الصريح فضلاً عن المفهوم، وإن أريد النطق بالقوة دخلا فيه<sup>(٢)</sup>.

#### المسألة الرابعة : الفرق بين المنطوق غير الصريح والمفهوم :

لم يرتض بعض العلماء كالعبادي تقسيم ابن الحاجب المنطوق إلى : صريح وغير صريح، واعتبره اصطلاحاً له لم يسبق إليه، وقد خالف فيه الأئمة الأوائل من الأصوليين، حيث إنهم في تقسيم اللفظ إلى: منطوق ومفهوم، لم يتعرضوا بالذكر لما سماه بـ "غير الصريح" . وأطال البحث بالنقل عنهم والرد عليه<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً عدَّ بعض شراح المختصر هذا التقسيم مثار إشكال وتأمُّل، قال بدر الدين التستري : " كلام المصنف يشعر بأن الصريح: هو دلالة المطابقة والتضمن، وغير الصريح: الالتزام ، ودلالة المفهوم: قسم آخر غيرهما، وهو موضع بحث "<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الرسالة الثانية ( ص ١٥٨ ) .

(٢) انظر: المصدر نفسه ( ص ١٥٨ ) .

(٣) انظر: الآيات البيّنات ( ١١/٢ - ١٧ ، ١٩ - ٢٤ )

(٤) نقله عنه الكرمانى في النقود والردود ( ٢ / ل ١١٥ باء ) .

وقال التفتازاني في " حاشيته على شرح العضد" <sup>(١)</sup> : " والفرق بين المفهوم وغير الصريح من المنطوق محل نظر" .

وقد جلتى العلامة الصنعاني حقيقة هذا الإشكال - بعد أن أورد كلامي العبادي والتفتازاني ورضيهما- : بأن تفسير غير الصريح بما دل عليه اللفظ بالزوم، يلزم منه أن يكون المفهوم من أقسام المنطوق غير الصريح؛ ضرورة اشتراكهما في أنه دل عليهما اللفظ بالالتزام، وعليه فلا مفهوم أصلاً يكون قسيماً للمنطوق؛ لأنه صار قسيماً منه، وهذا خلاف ما اتفقوا عليه من أن المفهوم قسيم للمنطوق لا قسم منه، وإلا لزم التحكم البحث بأن يُجعل دلالة اللفظ على بعض لوازمه مفهوماً ويجعل قسيماً للمنطوق، فإن هذا تفريق بين دلالة اللفظ على لوازمه بغير دليل بعد اشتراكها في كونها لوازم اللفظ، وهذا هو التحكم الذي لا يقوله عالم <sup>(٢)</sup> .

ويمكن أن يجاب عنه: بأن الفرق بينهما قائم، ولكن نظراً لدقة الوضع وغموضه أثر عليه مثل هذا الإشكال؛ إذ الفرق بينهما ليس هو اختلاف الدلالة، بل هو في شيء آخر .

وللأصوليين في التفريق بينهما مسالك متعددة:

١ - المفهوم لازم عن الجمل المركبة، في حين أن المعنى في الدلالات الثلاث ( الاقتضاء والإيماء والإشارة) لازم عن الألفاظ المفردة <sup>(٣)</sup> .

٢ - أن الحكم في غير الصريح، وإن لم يذكر ولم يلفظ به، لكنه من أحوال المذكور وأحكامه ، بخلاف المفهوم فليس حكماً للمذكور ولا حالاً من أحواله، بل هو حكم للمسكوت كتحریم الضرب في قوله تعالى:

(١) (١٧١/٢)

(٢) انظر: الرسالة الأولى (ص ١٤٠ - ١٤٥)، وإجابة السائل (ص ٢٣٩، ٢٤١).

(٣) انظر: المنهاج للبيضاوي (ص ٥٧)، ومناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام (ص ١٢٦) .

﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفْ ﴾ [الإسراء/٢٣] <sup>(١)</sup> .

٣ - أن غير الصريح لازم عما وضع اللفظ له في محل النطق، بخلاف المفهوم فإنه دل عليه اللفظ لا في محل النطق، بل فيما سكنت عنه <sup>(٢)</sup> .

٤ - أن في غير الصريح يجب ذكر ماله الحال ولا يجب ذكر الحال، بل إن ذكرت فصريح . وأما في المفهوم أن لا يذكر ماله الحال فبالأولى أن لا يذكر الحال <sup>(٣)</sup> .

ويرى بعض العلماء في التفريق بينهما: أن دلالة المفهوم ليست وضعية، بل انتقالية، فإن الذهن ينتقل من فهم القليل إلى فهم الكثير بطريق التنبيه بأحدهما على الآخر <sup>(٤)</sup> .

وعليه فإن دلالة لا تدخل تحت الدلالات الوضعية المتعارف عليها (المطابقة والتضمن والالتزام) <sup>(٥)</sup> .

أما المنطوق غير الصريح فهو من قبيل دلالة الالتزام .

---

(١) انظر: شرح العضد وحاشية التفتازاني عليه (١٧١/٢)، وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٢/

٣٦٨)، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٣٠٨/١).

(٢) انظر: شرح مختصر ابن الحاجب للباقر (ل١٨٤/ب ) ، والتعليق على بيان المختصر (٤٣٩/٢)، وحواشي الفصول اللؤلؤية (ل٩٠/أ) .

(٣) انظر: الرسالة الثانية (ص٤٢) .

(٤) انظر: تشنيف المسامع (٣٤١/١)، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٣١٧/١) .

(٥) مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام (ص١٢٦) .

ثانياً: القسم التحقيقي.

المنهج المتبع في التحقيق :

١- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب الله تعالى، وخرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإذا لم يكن الحديث في الصحيحين ولا في أحدهما بيّنتُ درجته صحة وضعفاً .

٢ - ترجمتُ للأعلام الواردة في نص الرسالتين بإيجاز شديد .

٣ - ربطتُ النصوص المقتبسة في النصين بمصادرها، ووثقتُ الآراء المنسوبة فيهما إلى القائلين بها من مؤلفاتهم، أو بواسطة بعض المصادر التي أفاد منها المؤلفان .

٤ - نظراً لدقة المسألة وغموض بعض مفرداتها، فإني وجدتُ نفسي مضطراً إلى التعليق على كثير من جزئيات الرسالتين مما هو بحاجة إلى إيضاح، كما أنني أضفتُ بعض المباحث التي رأيتُ مناسبتها .

٥ - ربطتُ كلتا الرسالتين بالأخرى ولا سيما فيما اختلفتا فيه، وفيما عرّض فيه صاحب الرسالة الثانية - الشيخ أحمد المجاهد - بالرد على صاحب الرسالة الأولى - العلامة الصنعاني - .



الحمدى وقال انسى وترى التماجي وقد جعلت النجاث الله الانسا وحواش  
انما شر الى الصبح من لانه المطوق والى ولكنه منطوق غير صحيح بل لانه منطوق وحل لهم  
ذلك من المفهوم كما تقدم ولم يجعله انسى من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
كلام الامات ودمعق باعترافه النجاث ومنه لانه من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
فوقع مما شره من التماجي ولا من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
جعل المطوق غير انصر من التماجي على التماجي ولا من التماجي بل من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
فانها كلما لوازيم والى التماجي من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
عليه مساعد والله اعلم انسى التماجي ولا من التماجي بل من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
نحت في حق من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي ولا من التماجي بل من التماجي  
والله اعلم بالصواب

میں

[illegible][illegible]



من اللفظ وهو مسكون عنه لا ذكر له على وجه الصريح ثم قال وإنما ليس منطوقاً به  
 ولكن المنطوق به منتهى به لقول الذي سماه الأصوليون المفهوم انتهى قال صاحب  
 الآلات فانظر هنا الكلام من هذا العلم حيث خصص ما يستفاد من اللفظ في نوع من  
 المنطوق والمفهوم وفشر المنطوق بما يتلقى من المنطوق به المصريح بذكره فان هذا  
 لا يدخل التامعين للصريح بل ينفذ وليس في كلامه تعرض لغير المنطوق الصريح بل كلامه  
 كالصريح في عدم اشياء منطوق غير صريح وقال الامام ابي في الاحكام المنطوق بها  
 بغير دلالة اللفظ قطعاً في محل التعلق وأما المفهوم فهو ما يتم من اللفظ في غير محل التعلق  
 فقوله ان يكون اللفظ قطعاً اي مذكوراً صريحاً فان غير المذكور ليس المنطوق في معنى  
 قال بعد ذكره كغير من كلام الامام في جملة كلامه ظاهر ان لم يكن صريحاً في ان ما قاله ان  
 احاجب ليس من كلام القوم بل اصطلاح له وان تتبعه بعينهم كالحندي وقيل ان  
 في شرح المباح وقد جعل ان احاجب دلالة الاقتصار وحراز المباح الى الصريح من دلالة  
 المنطوق قال ولكنه منطوق غير صريح بل لازمه لللفظ وحمل المعنى على من المفهوم كما  
 تقدم ولم يجعله الامام من المنطوق ولا من المفهوم ولكن قسمها الى انهي كلامه ان  
 وبه يعرف الناظر محالته ان احاجب ومن تبعه لؤمة الاول من الاصوليين فزعم  
 فيها قريناه من الاشكال وتبعه المتأخرون فصولاً عن معرفة كلام من قسم  
 فالذي جعل المنطوق غير الصريح من المفاهيم خرى على القياس في دلالة اللفظ على لوازمه  
 فانها كلها لوازمه بل حلتها اللفظ فصار بعد القول بالاعتقاد من الحكم الذي لا ينبغي ان  
 يكون عليه متساعد والله اعلم ايتمى السؤال وحل المصطلح وصل امرهم على من تأمروا له  
 خير الانام انتهى من نسخة معجزة بخط المصنف البدر رضى الله عنه وارضاه





## نص الرسالة الأولى

للعامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ( ١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ )

سؤال عن دلالة المفاهيم من أي أقسام الدلالة هي؟<sup>(١)</sup>:

( تأليف مولانا ومالك أمرنا<sup>(٢)</sup> العالم العامل التحرير: محمد بن إسماعيل الأمير ، طوّل الله بعمره ، وحفظه بحق محمد<sup>(٣)</sup> وآله<sup>(٤)</sup> ) .

سؤال عن دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع الدلالة هي؟ فإن العلماء قسّموا المنطوق إلى صريح وغير صريح، وجعلوا الصريح: ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمناً، وغير الصريح: ما دل عليه اللفظ التزاماً، ورسوموا المفهوم بـ : ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق .

وهذا الرسم شامل لمفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة، فيقال : هذه الدلالة على المفهوم لا تصح دلالة مطابقة ولا تضمن لا<sup>(٥)</sup> تبين من أن<sup>(٦)</sup> هاتين الدالتين من المنطوق الصريح، ولا دلالة التزام؛ لأن دلالة الالتزام هي الدلالة

---

(١) في هامش العنوان في كلتا النسختين زيادة عبارة : " السائل الشيخ عبد الله بن محيي الدين العرسي رحمه الله " .

والعرسي أحد تلاميذ العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني توفي سنة ١١٨٧هـ .

له ترجمة في ملحق البدر الطالع (ص ١٣٦-١٣٧)

(٢) هذا لا يليق إطلاقه إلا لله تعالى .

(٣) لا يجوز إطلاق هذه اللفظ بحال لا دعاء ولا يمينا؛ لأنه ليس للمخلوق أن يوجب على الخالق شيئاً، ولأن الحلف بغير الله شرك أو كفر كما ثبت به الحديث .

انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية (١/٢١٩ - ٢٢٥ ، ٣٣٨ - ٣٣٩ ) ، وحاشية ابن عابدين (٦/٣٩٧) ، ومعجم المناهي اللفظية للشيخ بكر أبو زيد (ص ٩٩) .

(٤) ما بين القوسين بدلاً منه في النسخة ( ب ) عبارة : " وجوابه للعلامة الشهير البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير رضي الله عنه وأرضاه آمين " .

(٥) هكذا في النسختين ولعل الأولى : " لما " وهو الموافق لما في الرسالة الثانية .

(٦) في النسخة ( ب ) : أي .

على المنطوق غير الصريح، والدلالة منحصرة في الثلاث، ولا قائل بدلالة رابعة وضعية لفظية .

فالمطلوب بيان الدلالة للمفهوم عند القائل به من أي أقسام الدلالة هي ؟ والدلالة على مفهوم المخالفة أبعد منها على مفهوم الموافقة . انتهى السؤال ، الحمد لله <sup>(١)</sup> .

### الجواب

أن دلالة اللفظ على المفهوم من دلالة الالتزام لتصريح أئمة الأصول بأن المفهوم مدلول للفظ <sup>(٢)</sup> فإنهم جعلوه المقسم، فقالوا: "اللفظ إن دل في محل النطق فمنطوق، وإلا <sup>(٣)</sup> دل لا في محل النطق فمفهوم" .  
فالمقسم <sup>(٤)</sup> هو اللفظ، ومعلوم من القواعد : أن دلالاته منحصرة في الثلاث <sup>(٥)</sup> كما أشرت إليه ، ومعلوم أن دلالاته على المفهوم الذي هو قسيم المنطوق

---

(١) سقط من ( ب ) عبارة : الحمد لله .

(٢) كالجويني والآمدي وابن السبكي حيث استخدموا لفظ "مدلول" في تعريف المنطوق والمفهوم . ويرى

ابن الحاجب ومن وافقه أنه "دلالة" حيث جروا في تعرف المفهوم على عبارة "ما دل" .

ويترتب على ذلك: أن من يرى أن المفهوم مدلول يطلقه - مثلاً - على الحكم وهو تحريم ضرب

الوالدين المفهوم بطريق الأولى من الآية، وعلى الضرب نفسه الذي هو محل الحكم . ومن يرى أن

المفهوم دلالة يطلق المفهوم على الحكم فقط وهو تحريم ضرب الوالدين .

انظر: البرهان (٤٤٨/١) والإحكام للآمدي (٦٦/٣) والإمهاج (٢٧/٣) ومختصر ابن الحاجب (ص

١٥١ - ١٥٢) وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٣٢٢/١) ومناهج الأصوليين في طرق

دلالات الألفاظ على الأحكام (ص ١٢٤)، ونشر البنود (٨٨/١)، وكشاف اصطلاحات الفنون

( ١٣٢١/٣ ) .

(٣) في ( ب ) : وإن .

(٤) في ( ب ) : والمقسم .

(٥) أي: أن دلالة اللفظ الوضعية تنحصر في الثلاث: المطابقة والتضمن والالتزام، ولأربع لها .

ليست مطابقة ولا تضمناً كما ذكره السائل ، فتعين أنها التزامية ،  
وأئمة الأصول مصرحون بأنها دلالة التزامية <sup>(١)</sup> ، لكن ابن  
الحاج <sup>(٢)</sup> ومن تبعه كصاحب " الغاية " <sup>(٣)</sup>  
و"الفصول" <sup>(٤)</sup> وغيرهم <sup>(٥)</sup> قسّموا المنطوق إلى صريح وغير صريح ، قالوا :  
" فالصريح : ما وضع اللفظ له ."

---

= ووجه الحصر فيها: أن اللفظ إما أن يدل على تمام ما وضع له أو لا . فالأول: المطابقة كدلالة  
الإنسان على الحيوان الناطق .

والثاني : إما أن يكون جزء مسماه أو لا . والأول: تتضمن كدلالة الإنسان على الحيوان وحده ، أو  
الناطق وحده .

والثاني: أن يكون خارجاً عن مسماه وهي دلالة الالتزام كدلالة الإنسان على الكاتب أو الضاحك  
بهذا التقسيم عرف حد كل واحد منها .

انظر: تشنيف المسامع (٣٣٤/١) ، ونفائس الأصول (٥٤٦/٢ ، ٥٤٩) ، وشرح الكوكب المنير (١/  
١٢٦-١٢٧) ، وتحرير القواعد المنطقية (ص ٣٠) ، والإحكام للآمدي (١٥/١) ، والتذهيب  
للخبيصي (ص ٨٢) ، وضوابط المعرفة (ص ٢٨- ٢٩) .

(١) انظر: المحصول (٢٣٣/١) والمنهاج للبيضاوي (ص ٥٧) ونهاية السؤل (٢٠١/٢) والآيات البينات (١٧/٢)  
وشرح المختصر للقطب الشيرازي (ل ٢٦٤/ب) والنقود والردود (ل ٤٦/ب)

(٢) انظر: مختصر منتهى السؤل والأمل (ص ١٥١-١٥٢) .

ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر الديوبني المصري المالكي ، توفي سنة ٦٤٦هـ .

له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٢٦٤/٢٣-٢٦٦) .

(٣) غاية السؤل في علم الأصول (٣٦٩/٢) . والكتاب: مطبوع بصنعاء عام ١٣٥٩هـ ومعه شرحه للمؤلف  
نفسه "هداية العقول" .

وصاحب الكتاب: الحسين بن القاسم بن محمد اليمني ، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي

طالب ، توفي سنة ١٠٥٠هـ . له ترجمة في البدر الطالع (١٢٦/١-٢٢٧) .

(٤) الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة النبوية (ل ٩٠ / أ) . والكتاب مخطوط ضمن مجموع ، له نسخة في  
مكتبة شستريبي .

مؤلفه: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزيري ، اليمني من علماء الزيدية ، توفي سنة

٩٢٤هـ . له ترجمة في البدر الطالع (٣١/١-٣٣) .

(٥) انظر: مناهج العقول (٤٢٠/١) ، وفواتح الرحموت (٤١٣/١) ، وشرح الكوكب المنير (٤٧٣/٣) .

قال العضد<sup>(١)</sup>: " فيدل عليه بالمطابقة أو بالتضمن، وغير الصريح: ما لم يوضع اللفظ له بأحدهما وإنما يدل عليه باللزوم " زاد ابن أبي شريف<sup>(٢)</sup> في "حواشي جمع الجوامع"<sup>(٣)</sup>: " ما وضع له مطابقة أو تضمناً، حقيقة أو مجازاً"<sup>(٤)</sup> وهذا كما أفاده كلام السائل . فإذا كان كذلك لزم أن المفهوم من أقسام المنطوق غير الصريح ضرورة اشتراكهما في أنه دل عليهما اللفظ بالالتزام فيلزم أنه لا مفهوم أصلاً يكون قسماً للمنطوق، بل ليس إلا المنطوق بقسميه: منطوق صريح<sup>(٥)</sup> هو مدلول اللفظ مطابقة أو تضمناً، ومنطوق غير صريح وهو مدلوله التزاماً، فصار المفهوم قسماً من المنطوق لا قسماً له<sup>(٦)</sup> .

ولا يخفى أن هذا خلاف ما اتفقوا عليه من أن المفهوم قسيم للمنطوق لا قسم منه<sup>(٧)</sup>، وإلا لزم التحكم البحث بأن يجعل دلالة اللفظ على بعض لوازمه [ منطوقاً

(١) شرح العضد على مختصر المنتهى (١٧٢/٢) .

عضد الدين: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الصديقي، الإيجي، الشافعي، توفي سنة ٧٥٦هـ - له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٤٦-٧٨) .

(٢) ابن أبي شريف: محمد بن محمد بن أي بكر المقدسي، الشافعي، توفي سنة ٩٠٦هـ .

له ترجمة في شذرات الذهب (٢٩/٨) .

(٣) الدرر اللوامع بتحريه جمع الجوامع (١/٣٨٦) . والكتاب محقق في ثلاث رسائل ماجستير في كلية الشريعة بالرياض، نوقشت كلها ما بين (١٤٠٧ - ١٤١١ هـ) .

(٤) يشير إلى دخول المجاز على المنطوق الصريح، سواء كان المجاز شريعياً أو عرفياً أولغويّاً، فاللفظ الدال بمنطوقه إن ورد من الشارع وكان متردداً بين أمور فإنه يحمل أولاً على المعنى الشرعي، فإن تعذر حُمل على الحقيقة العرفية الموجودة في زمان النبي ﷺ، فإن تعذر حمل على الحقيقة اللغوية لتعينها بحسب الواقع .

انظر: التمهيد للإسنوي (ص ٢٢٨)، وغاية السؤل لليمني (٢/٣٧٩)، ونشر البنود (١/٨٨)، والآيات البينات (١٧/٢) .

(٥) في (ب) زيادة: واو .

(٦) انظر: إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص ٢٣٩) .

(٧) أول من صرح بهذا التقسيم الآمدي وتبعه ابن الحاجب، ثم اقتفى أثرهما جمهور الأصوليين .



غير صريح، ويجعل قسماً من المنطوق وتجعل دلالة على بعض لوازمه <sup>(١)</sup> [مفهوماً ويجعل قسيماً للمنطوق ، فإن هذا تفريق بين دلالة اللفظ على لوازمه بغير دليل بعد اشتراكها في كونها لوازم اللفظ، وهذا هو التحكم الذي لا يقوله عالم .  
ولما استشعر المحقق سعد <sup>(٢)</sup> الدين <sup>(٣)</sup> هذا الإشكال قال في "حواشي شرح العضد" <sup>(٤)</sup>: "والفرق بين المفهوم وغير الصريح من المنطوق محل تأمل" انتهى .  
ولذا <sup>(٥)</sup> قال السيد إبراهيم الوزير <sup>(٦)</sup> في "الفصول" <sup>(٦)</sup>: "وجعل بعض أئمتنا وبعض الأصوليين غير الصريح على أقسامه الثلاثة من باب المفهوم، وقال التفتازاني: والفرق بينهما محل نظر" انتهى كلامه.

=انظر: الإحكام للآمدي (٦٦/٣) ومختصر المنتهى (ص ١٥١-١٥٢) وأصول الفقه للزحيلي (١/٣٦٠-٣٦١) ومناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام (ص ٤٤، ٥١)، ومناهج العقول (١/٤٢٠) والبحر المحيط (٥/٤)، وإجابة السائل (ص ٢٣٠).

- (١) ما بين المعقوفين سقط من ( ب ) .
- (٢) نهاية ( ل ٢٥٠ / ب ) من النسخة ( ب ) .
- (٣) سعد الدين: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الشافعي، وقيل: الحنفي، توفي سنة ٧٩٢هـ . له ترجمة في الدرر الكامنة (٤/٣٥٠)، ووجيز الكلام (١/٢٩٥)
- (٤) (١٧١/٢) . الكتاب مطبوع مع أصله " شرح العضد " نشر مكتبة الكليات الأزهرية بمصر عام ١٣٩٣هـ

- (٥) في النسخة (ب) سياق الكلام : « قال السيد محمد بن إبراهيم الوزير " . وهو الوزيري الحسني صاحب كتاب " الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم " وغيره من الكتب، توفي سنة ( ٨٤٠هـ ) . له ترجمة في البدر الطالع (٢/٨١-٩٣) .
- والصواب ما في النسخة ( أ ) المثبت في المتن؛ لأن المشهور نسبة كتاب " الفصول " إلى إبراهيم بن محمد ابن عبدالله بن الهادي الوزيري الذي تأخرت وفاته إلى سنة ٩١٤هـ - وقد مرت ترجمته - وهو الموافق لما أثبت في صفحة عنوان كتاب " الفصول " ، وللكتب التي ترجمت لهما كـ : البدر الطالع ( ١ / ٣١ ) ، وهديّة العارفين ( ١ / ٢٥ ) ، وتاريخ الأدب العربي ( ٧ / ١٤٢ ) .
- والذي سبب هذا الوهم أن الناسخ لكتاب " الفصول " لما فهرس المجموع الذي يتضمن هذا الكتاب وغيره - في أوله - قال في نسبه : " الفصول للسيد محمد إبراهيم بن محمد الوزيري ، رحمه الله " وشطب على اسم " محمد " الأول .
- (٦) ( ل ٩٠ / أ ) .

ومراده بالأقسام الثلاثة: دلالة الاقتضاء<sup>(١)</sup>، ودلالة التنبيه والإيماء<sup>(٢)</sup>، ودلالة الإشارة<sup>(٣)</sup> التي جعلها ابن الحاجب وأتباعه من المنطوق غير الصريح<sup>(٤)</sup>.

(١) وهي: ما يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية .

مثال ما يتوقف عليه صدق الكلم: كقوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات) متفق عليه . أي الأعمال صحيحة أو كاملة بالنيات، فإن صورة العمل الذي لا نية لصاحبه فيه لا يمكن نفيها، فوجب إضمار ذلك .

ومثال ما توقف عليه صحة الكلام العقلية: كقوله تعالى ﴿وَسَقِلْ أَلْقَرِيَّةَ﴾ [يوسف/٨٢] أي: أهل القرية، فإن السؤال إنما يصح توجيهه عقلاً إلى من يصح منه الجواب، والقرية مجموعة الأبنية ولا يصح منها ذلك، فوجب إضمار ذلك .

ومثال ما توقف عليه صحته الشرعية: قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة/١٨٤] أي: فأفطر فعدة؛ لأنه لو صام في السفر فلا قضاء عليه؛ إذ لا موجب له .

انظر: مختصر المنتهى (ص ١٥٢)، وروضة الناظر (٧٧٠/٢)، البحر المحيط (٦/٤) .

(٢) وهي: اقتران الحكم بوصف لو لم يكن علة لهذا الحكم لكان ذلك الاقتران بعيداً من فصاحة كلام الشارع . مثاله: قوله ﷺ: (من مس ذكره فليتوضأ) فمس الذكر اقترن به الأمر بالتوضوء، فكان علة له . انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى (١٧٢/٢)، وشرح الكوكب المنير ٤٧٧/٣ ، (١٢٥/٤)، ونشر البنود (٨٨/١) .

أخرج الحديث: أبو داود (١٨٢ و ١٨٣)، والنسائي (١٠١/١)، وابن ماجه (٤٨٣)، وأحمد (٤/٢٣)، والترمذي (٨٥) وصححه .

(٣) وهي: ما يدل عليه اللفظ من غير تجريد قصد من المتكلم إليه . مثالا: قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف/١٥] مع قوله تعالى: ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان/١٤] فيؤخذ منهما: أن أقل مدة الحمل ستة أشهر .

انظر: المستصفى (١٨٨/٢)، وكشف الأسرار (٦٨/١)، والإحكام للآمدي (٦٥/٣) .

(٤) انظر: مختصر المنتهى (ص ١٥٢) وبيان المختصر (٤٣٣-٤٣٦) وشرح المختصر للقطب الشيرازي (ل ٢٦٤/ب) وشرح العضد (١٧٢/٢)، وشرح مختصر ابن الحاجب للبارقي (ل ١٨٤-١٨٥)، والآيات البيّنات (١٧٢/٢)، وتيسير التحرير (٩٣/٩٣) .

وإنما ذهب من ذكره "الفصول" إلى جعل الجميع داخلاً تحت المفهوم تحامياً عن التحكم الذي لزم ابن الحاجب كما أشرنا إليه تفصيلاً وأوضحناه، وأشار إليه السعد إجمالاً.

وقد حاول بعضهم في "حواشي الفصول" <sup>(١)</sup> التفرقة بين الأمرين بما لا يرتضيه الفحول، وقد أشار ابن الإمام في "الغاية" وشرحها "الهداية" <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> إلى هذا فقال: "ومنهم من خصّه - أي: المنطوق بالصريح - وقال: إنه مذهب الغزالي <sup>(٤)</sup> والبيضاوي <sup>(٥)</sup>، والمفهوم بخلافه فتدخل فيه دلالة الاقتضاء والإشارة <sup>(٦)</sup>

والإيماء <sup>(٧)</sup> التي جعلها الأولون من المنطوق غير الصريح" وذكر ما هو معروف <sup>(٨)</sup>، ورجح الأول <sup>(٩)</sup>.

---

(١) (٩٠ / أ). من ذلك قول الإمام يحيى: "وجه الفرق: أن غير الصريح لازم في محل النطق بخلاف المفهوم فإنه في غير النطق".

(٢) نهاية (ل ٥٠/ب) من النسخة (أ).

(٣) (٣٧٩/٢).

(٤) انظر: المستقصى (١٨٦/٢-١٨٨).

الغزالي: حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الطوسي، الشافعي، توفي سنة ٥٠٥ هـ.

له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٦).

(٥) انظر: المنهاج في الأصول (ص ٥٧).

البيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد، الشافعي، توفي سنة ٦٨٥ وقيل ٦٩١ هـ.

له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى (١٥٧/٨-١٥٨).

(٦) ومقتضى تصرف ابن السبكي في جمع الجوامع أنه يعتبرها من قبيل المفهوم، هكذا وجه الزركشي

كلامه في شرحه تشنيف المسامع (٣٤١/١). انظر مناقشة هذا التوجيه في: الآيات البينات (٢/٢).

١٢-١٨) وحاشية العطار على جمع الجوامع (٣١٥/١-٣١٦).

(٧) لم يذكرها بعض العلماء كصاحب جمع الجوامع (ص ٩) ضمن أقسام الدلالة؛ فراراً من التكرار؛ لأنه سيذكرها في القياس.

(٨) من كون المفهوم قسماً للمنطوق لا قسماً منه، وأن المنطوق قسمين: صريح وغير صريح.

انظر: غاية السؤل وشرحه هداية العقول (٣٦٨/٢-٣٦٩).

(٩) أي: أن هذه الدلالات الثلاث من قبيل المنطوق غير الصريح، كما هو اختيار ابن الحاجب =

وفي هذا كله تصريح بأن دلالة اللفظ على مفهومه المقابل لمنطوقه من دلالة الالتزام كما صدرنا به أول الكلام، ولذا تراهم يقولون في مثل: (في الغنم السائمة زكاة) <sup>(١)</sup> : يلزم منه لا زكاة في المعلوفة، وتارة يقولون: يُفهم <sup>(٢)</sup>، وتارة: دل على أنه لا زكاة في المعلوفة <sup>(٣)</sup> . فالفهم والدلالة <sup>(٤)</sup> من دلالة التزام <sup>(٥)</sup> .

وفي "الغاية" <sup>(٦)</sup> " والمفهوم بخلافة، وعلى الثاني يلزم عن مفرد عقلاً أو شرعاً مثل " ارم " فإنه أمر يستلزم من جهة العقل الأمر بتحصيل القوس والسهم <sup>(٧)</sup> " إلى آخر كلامه، مما يصرح فيه بأن دلالاته على المفهوم التزامية.

---

=انظر: المصدر نفسه(٣٦٩/١) وإجابة السائل(ص٢٤١) ومختصر المنتهى(ص١٥١-١٥٢).

(١) هذا الحديث اشتهر في كتب الأصول بهذا اللفظ، وقد ثبت بمعناه من حديث أنس بن مالك قال: كتب لي أبو بكر رضي الله عنه، هذا الكتاب، فذكره بطوله، وفيه: ( في صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ففيها شاة) أخرجه البخاري(١٤٥٤)، والنسائي(١٩/٥-٢٣، ٢٧-٢٩)، وأحمد(١١/١-١٢)، وأبو داود(١٥٦٧) ولفظه: ( وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة) .

وانظر: المعتر للزركشي(ص١٧٠)، والمواقفة لابن حجر(١١٣/١)، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع(١/٣٢٧) .

(٢) انظر: سبل السلام (٢/٢٣٧) .

(٣) انظر: قواطع الأدلة (١/٣٢٢)، والواضح لابن عقيل (١/٣٧) .

(٤) والفرق بينهما: أن الفهم: صفة السامع، والدلالة: صفة اللفظ .

انظر: كشاف اصطلاحات الفنون(٢/٣٨٩) .

(٥) في ( ب ) : الالتزام .

(٦) (٢/٣٧٩-٣٨٠) .

(٧) لتوقف الرمي عليهما عقلاً، إذ يحيل العقل الرمي بدونهما. هذا مثال اللازم عن المفرد من جهة العقل، ومثاله من جهة الشرع كقوله: " أعتق عبدك عني " فإنه يستلزم تملكه؛ لأن عتقه عنه

إذا عرفت هذا فقد تبين أن دلالة اللفظ على مفهومه من الدلالة الالتزامية، وأنه لا وجه لما فعله ابن الحاجب حيث جعل منها منطوقاً غير صريح داخلاً في أقسام المنطوق، ومنها مفهوماً قسيماً للمنطوق<sup>(١)</sup>.

بل الحق جعل الجميع من أقسام المفهوم كما قاله بعض أئمة الآل وبعض الأصوليين كالغزالي<sup>(٢)</sup>؛ إذ المفاهيم من لوازم اللفظ، وغايته أن فيها ما هو واضح للزوم كمفهوم الموافقة، وفيها ما هو خفي بعض الحفاء كمفهوم المخالفة.

واعلم أن اصطلاح أئمة الأصول غير اصطلاح أئمة البيان، فإن الأصوليين جعلوا دلالة اللفظ على جزئه من الدلالة الوضعية<sup>(٣)</sup>، وأهل البيان يجعلونها من الدلالة العقلية؛ إذ الدلالة الوضعية عندهم ليست إلا المطابقة<sup>(٤)</sup>.

---

=بدون تملكه إياه لا يصح شرعاً. وهذان اللزمان عن المفرد نوعان من أنواع "دلالة الاقتضاء" إذ هي ثلاثة أنواع كما مر التمثيل لها.

انظر: الإلهام (٣٦٦/١)، وشرح العضد (١٧٢/٢)، وغاية السؤل (٣٨٠/٢).

(١) انظر: في الجواب عن هذه الدعوى أول الرسالة الثانية (ص ٦٣-٦٤) وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٣٦٨/٢-٣٦٩).

(٢) والبيضاوي - كما مر - وعزاه الزركشي في البحر المحيط (٦/٤) إلى أئمة الأصول.

(٣) أي: أن دلالة المطابقة والتضمن لفظيتان ودلالة الالتزام العقلية، وهو رأي الآمدي وابن الحاجب وابن مفلح.

انظر: الإحكام للآمدي (١٥/١) ومختصر المنتهى (ص ١٧) وأصول الفقه لابن مفلح (٥٦/١).

(٤) واختاره من الأصوليين الغزالي والفخر الرازي وصفي الدين الهندي.

وقول ثالث: أن الدلالات كلها لفظية وضعية، وهو رأي المنطقيين، ونسب إلى الأكثر. فهذه الأقوال الثلاثة - كما ترى - قال بكل منها طائفة من الأصوليين، فتدرك من ذلك أن قول المؤلف هنا: "واعلم أن اصطلاح أئمة الأصول غير اصطلاح أئمة البيان. إلخ" عليه ما عليه. قال العطار في حاشيته على شرح جمع الجوامع (٣١٤/١): قول الناصر - اللقاني - أن المصنف ابن

وقول الأصوليين: " المجاز من المنطوق " <sup>(١)</sup> كلام مجمل؛ لأنه إن استعمل اللفظ في جزء معناه فهو منطوق صريح، وإن استعمل في لازم معناه فهو منطوق غير صريح .

واعلم أنه قال صاحب " الآيات البيّنات " <sup>(٢)</sup>: إن هذا التقسيم اختص به ابن الحاجب، ولفظه: " قد كشفت كثيراً من كتب المتقدمين المعتمدة الجامعة كـ:

---

=السبكي خالف ابن الحاجب ووافق البيانيين، لا اتجاه له؛ لأن صاحب كل من هذه الأقوال يخالف لغيره فلا يعترض عليه بمخالفته له حيث كان له وجه مع أنه موافق للأصوليين أيضاً، يؤيده قول صاحب الغرة - يعني: الغرة في المنطق للشيخ الجرجاني -: المطابقة وضعية صرفة بلا مدخل من العقل بخلاف الأخيرتين فإنهما ليسا بمحض الوضع بل بمدخل من العقل، وهو أن فهم الكل موقوف على فهم الجزء، وفهم الملزوم موقوف على فهم اللازم؛ فلذلك اتفقت الكلمة على تخصيص الأولى بالوضعية، واختلف فيهما: فعدّهما المنطقيون من الوضعية، وأهل البيان والأصول من العقل اهـ .

ومنشأ الخلاف: يرجع إلى تفسير الدلالة الوضعية هل هي عبارة عن إفادة المعنى بغير وسط، فتختص بالمطابقة، أو إفادة المعنى كيف كان بوسط أو غيره، فتعم الثلاث؛ لأن اللفظ يفيد الجزء واللازم بواسطة أفادته المسمى . هكذا قال الزركشي، وقال أيضاً: والحق أنه يصح القول: إنهما عقليتان باعتبار أن الانتقال إليهما من المسمى إلى الجزء واللازم إنما حصل بالعقل، ووضعتان باعتبارين، ولهذا قال بعضهم: هذا الخلاف لا تحقق له اهـ ( سلاسل الذهب ص ١٦٦، وتشنيف المسامع ١/٣٣٧).

وانظر: المستصفى (١/٣٠) والخصول (١/٢١٩) ونهاية الوصول (١/١٢٤) والتهذيب للخببيصي (ص ٨٤) وشرح الكوكب المنير (١/١٢٧-١٢٨)، وفتح الرحمن (ص ٥٣) .  
(١) انظر: الآيات البيّنات (٢/١٧، ٢٢) وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع (١/٣١٦) ونفائس الأصول (٢/٥٦٨) ونشر البنود (١/٨٣) .

(٢) الآيات البيّنات (٢/٢٢) . والكتاب مطبوع أكثر من مرة، أول طبعاته بمصر عام ١٢٨٩ هـ .

وصاحب الكتاب: أحمد بن قاسم العبادي، المصري، الشافعي، توفي سنة ٩٩٤ هـ .  
له ترجمة في شذرات الذهب (٨/٤٣٤) .

"البرهان" <sup>(١)</sup> لإمام الحرمين <sup>(٢)</sup>، و"القواطع" <sup>(٣)</sup> لابن السمعاني <sup>(٤)</sup> - ولم يَسْمَحَ الزمان بمثلهما ولا تَسَجَّ عالم على منوالهما - و"المستصفى" <sup>(٥)</sup> لحجة الإسلام الغزالي و"المحصول" <sup>(٦)</sup> للإمام فخر الدين الرازي، و"المنهاج" <sup>(٧)</sup> للعلامة البيضاوي، و"شرحيه" <sup>(٨)</sup> للإسنوي <sup>(٩)</sup> والمصنف - يريد ابن السبكي <sup>(١٠)</sup> - وناهيك بهما و"الإحكام" <sup>(١١)</sup> للآمدي <sup>(١٢)</sup> فلم أر فيها تعرضاً لهذا الرأي ولا إشارة إليه ". يريد رأي ابن الحاجب في تقسيمه المنطوق إلى صريح وغير صريح .

- 
- (١) (٤٤٨/١) . والكتاب مطبوع عام ١٤٠٠هـ بتحقيق: د. عبد العظيم الديب .  
(٢) إمام الحرمين : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، توفي سنة ٤٧٨هـ .  
له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٥) .  
(٣) (٥٤-٣/٢) . والكتاب مطبوع عام ١٤١٨هـ بتحقيق: د. عبد الله الحكيمي ورفيقه .  
(٤) ابن السمعاني : أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي، الشافعي، توفي سنة ٤٨٩هـ .  
له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١١٤/١٩) .  
(٥) (٢٢٢-١٨٦/٢) . والكتاب مطبوع عدة طبعات أولها بمصر عام ١٣٢٤هـ .  
(٦) (٢٣٤-٢٣٢-٢١٩/١) . والكتاب مطبوع بتحقيق: د. طه جابر العلواني .  
(٧) (ص٥٧) . والكتاب مطبوع عام ١٤٠٥هـ بتحقيق: سمير المجذوب .  
(٨) نهاية السؤل (٢٠٥-١٩٧/٢)، والإبهاج (٣٧٠-٣٦٤/١) .  
نهاية السؤل : مطبوع عدة طبعات . والإبهاج طبع في بيروت عام ١٤٠٥هـ .  
(٩) الإسنوي: أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن القرشي، المصري الشافعي، توفي سنة ٧٧٢هـ . له  
ترجمة في طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٥٢-٢٥٠/٢) ترجمة ٦٤٦ ( ) .  
(١٠) ابن السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، الشافعي، توفي سنة ٧٧١هـ .  
له ترجمة في النجوم الزاهرة (١٠٧/١١) .  
(١١) (٦٦، ٦٤/٣) . طبع عدة طبعات أولها عام ١٣٨٧هـ، علق عليه: الشيخ عبد الرزاق عفيفي .  
(١٢) الآمدي : أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التعلبي، الشافعي، توفي سنة ٦٣١هـ .  
له ترجمة في وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) .

ثم قال: " قال إمام الحرمين في "البرهان" <sup>(١)</sup> ما نصه: ما يستفاد من اللفظ نوعان: أحدهما: ما يتلقى من المنطوق به المصرح بذكره. والثاني: ما يستفاد <sup>(٢)</sup> من اللفظ وهو مسكوت عنه لا ذكر له على قضية التصريح .

ثم قال: وأما ما ليس منطوقاً به ولكن المنطوق به مشعر به ، فهو الذي سماه الأصوليون المفهوم. انتهى .

قال صاحب " الآيات " <sup>(٣)</sup> : فانظر هذا الكلام من هذا الإمام حيث حصر ما يستفاد من اللفظ في نوعين : المنطوق والمفهوم، وفسر المنطوق بما يتلقى من المنطوق به المصرح بذكره ، فإن هذا التفسير لا يشمل إلا المعنى <sup>(٤)</sup> المصرح بلفظه، فليس في كلامه تعرّض لغير المنطوق الصريح، بل كلامه كالصريح في عدم إثبات منطوق غير صريح .

وقال الإمام الآمدي في " الإحكام " <sup>(٥)</sup> : المنطوق ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً <sup>(٦)</sup> في محل النطق، وأما المفهوم فهو: ما فهم من اللفظ في غير محل النطق " فقلوه: أن يكون اللفظ نطقاً - أي: مذكوراً - صريح في أن غير المذكور ليس من المنطوق في شيء <sup>(٧)</sup> .

(١) (٤٤٨/١) .

(٢) نهاية ( ل ٢٥١ / أ ) من نسخة ( ب ) .

(٣) (٢٣/٢) .

(٤) في (ب) : " المعين " ، والمثبت هو الأولى؛ وهو الموافق لما في الآيات البيّنات .

(٥) ( ٦٦/٣ ) .

(٦) في (ب) : " نطقاً " وما أثبت الموافق لما في الإحكام .

(٧) لكن هذا لا يتعارض مع تقسيم المنطوق إلى صريح وغير صريح؛ لأن المنطوق أعم من أن يكون صريحاً أو غير صريح، فيضبط الصريح بأنه: ما وضع له اللفظ، وغير الصريح: ما لم يوضع له اللفظ .



ثم قال - بعد ذكره لكثير من كلام الآمدي - <sup>(١)</sup>: " وبالجملّة فكلامه ظاهر إن لم يكن صريحاً في أن ما قاله ابن الحاجب ليس من كلام القوم، بل اصطلاح له <sup>(٢)</sup> وإن تبعه بعضهم <sup>(٣)</sup> كالهندي <sup>(٤)</sup>. وقال الإسنوي في "شرح المنهاج" <sup>(٥)</sup>: وقد جعل ابن الحاجب دلالة الاقتضاء وجواز المباشرة إلى الصبح من دلالة المنطوق، قال: ولكنه منطوق غير صريح بل لازم للفظ، وجعل المصنف <sup>(٦)</sup> ذلك من المفهوم كما تقدم، ولم يجعله الآمدي من المنطوق ولا من <sup>(٧)</sup> المفهوم، ولكن قسماً لهما <sup>(٨)</sup> ".

=انظر: شرح المختصر للبابري (ل ١٨٥/أ)، وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٣٦٩/٢).  
على أن كلام الآمدي في هذه القضية محتمل لما ذكره المؤلف ولغيره، حيث قال قبل ذلك في أول المسألة (٦٤/٣): " القسم الثاني في دلالة غير المنطوق، وهو ما دلّته لا بصريح صيغته ووضعه، وذلك لا يخلو: إما أن يكون مدلوله مقصوداً للمتكلم، أو غير مقصود. فإن كان مقصوداً؛ فلا يخلو: إما أن يتوقف صدق المتكلم أوصحة الملفوظ به عليه، أو لا يتوقف. فإن توقف؛ فدلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الاقتضاء. وإن لم يتوقف فلا يخلو: إما أن يكون مفهوماً في محل تناوله اللفظ نطقاً أو لا فيه. فإن كان الأول؛ فتسمى دلّته دلالة التنبيه والإيماء. وإن كان الثاني؛ فتسمى دلّته دلالة المفهوم. وإما إن كان مدلول غير مقصود للمتكلم؛ فدلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الإشارة. فهذه أربعة أنواع " اهـ .  
لهذا استنتج الزركشي من هذا النقل أن رأي الآمدي متفق مع رأي ابن الحاجب من كون الدلالات الثلاث ( الاقتضاء والإيماء والإشارة ) من قبيل المنطوق ( انظر: البحر المحيط ٦/٤ ).

- (١) الآيات البيّنات ( ٢٤/٢ ) .
- (٢) انظر مناقشة مثل هذا الكلام في: حاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٣٠٨/١ — ٣٠٩).
- (٣) نهاية ( ل ٥١/أ ) من النسخة ( أ ) .
- (٤) نهاية الوصول (٢٠٣١/٥). الهندي: صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي، الشافعي، توفي سنة ٧١٥هـ . له ترجمة في معجم الشيوخ للذهبي (٧٦٦) .
- (٥) نهاية السؤل (٢٠٣/٢ — ٢٠٤).
- (٦) يعني: البيضاوي في المنهاج (ص ٥٧) .
- (٧) في (ب) زيادة لفظ: من .
- (٨) ذكره الزركشي كالجمع والواسطة بين قول من يجعل الدلالات الثلاث من المنطوق ومن

انتهى كلام الآيات .

وبه يعرف الناظر مخالفة ابن الحاجب ومن تبعه للأئمة الأوائل من الأصوليين فوق فيما قررنه من الإشكال، وتبعه المتأخرون <sup>(١)</sup> قصوراً عن معرفة كلام مَنْ قَبْلَهُ <sup>(٢)</sup> .

فالذي جعل المنطوق غير الصريح من المفاهيم <sup>(٣)</sup> جرى على القياس في دلالة اللفظ على لوازمه، فإنها كلها لوازم دل عليها اللفظ، فهو أسعد بالقواعد وأبعد عن التحكم الذي لا ينبغي أن يكون عليه مساعد، والله أعلم <sup>(٤)</sup> .

---

=يجعلها من المفهوم، ولم ينسبه لأحد، ثم قال: «ولهذا اعترف بها من أنكر المفهوم». وقبل ذلك

عزا إلى الآمدي وابن الحاجب عدها من المنطوق وقد مر ذكره (البحر المحيط ٦/٧-٧)

(١) منهم: ابن الوزير في الفصول (ل ٩٠/أ)، والحسين بن القاسم في غاية السؤل (٣٦٩/٢)، ومحمد ابن يحيى بمران الصعدي في "الكافل"، وتابعه العلامة الصنعائي - مؤلف هذه الرسالة - في نظمه له، ثم خالفه في شرحه إجابة السائل (ص ٢٤١، ٢٣٩)، وقد نُسب فيه المتابعة لابن الحاجب إلى من ذكر .

(٢) انظر نحوه في الآيات البيّنات (٢٤/٢) .

(٣) أي جعل الدلالات الثلاث (الاقتضاء والإيماء والإشارة) من المفاهيم، كالغزالي والبيضاوي .

(٤) نهاية النسخة (ب) (ل ٢٥٢/ب) .

وفي آخرها : انتهى جواب السؤال، وصلى الله على سيدنا محمد وآله خير الأنام . انتهى من نسخة مصححة بخط المصنف البدر رضي الله عنه وأرضاه .

وجاء في آخر النسخة (أ) : انتهى السؤال، على المسؤول أفضل السلام ، وصلى الله على محمد وآله خير الأنام .

## نص الرسالة الثانية

للقاضي أحمد بن عبدالرحمن المجاهد ( ١٢٢٤ - ١٢٨١ هـ )

ورد سؤال من أشرف ضمد الجوازنة <sup>(١)</sup> في شهر جمادى الأولى سنة ١٢٨٠ .  
لفظه : ما قولكم رضي الله عنكم، في دلالة اللفظ على المفهوم من أي أنواع  
الدلالة هي؟ فإن العلماء قسّموا المنطوق إلى صريح وغير صريح <sup>(٢)</sup> ، وجعلوا  
الصريح : ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمناً . وغير الصريح: ما دل عليه  
اللفظ التزاماً . ورسموا المفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق. وهذا الرسم  
شامل لمفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة فيقال: هذه الدلالة على المفهوم لا تصح  
دلالة مطابقة ولا تضمن؛ لما تبين من أن هاتين الدالتين من المنطوق الصريح،  
ولا دلالة التزام؛ لأن دلالة الالتزام هي الدلالة على المنطوق غير الصريح،  
والدلالة منحصرة في الثلاث، ولا قائل بدلالة رابعة وضعية .

فالمطلوب بيان الدلالة عند القائل به من أي أقسام الدلالة هي؟ والدلالة  
على مفهوم المخالفة أبعد منها على مفهوم الموافقة .  
السائل مستفيد، المطلوب من تفضلاتكم إزالة الإشكال بما منحكم ذو  
الجلال، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه .

### الجواب

لشيخنا القاضي العلامة صفى الدين أحمد بن عبد الرحمن المجاهد-  
ومن خطه نقلت - قال: أجبت بما لفظه: الحمد لله، دلالة اللفظ على  
مفهومي الموافقة والمخالفة عند من أثبتهما <sup>(٣)</sup> من دلالة الملزوم على

---

(١) ضمد : وادّ متسع مخصب كثير القرى والعمارات، قريب من جازان، وقد نسب إليها هنا .

انظر: تاج العروس (٧٦/٥)، ومعجم البلدان (٤٦٢/٣) .

(٢) نهاية (ل ١/ب) .

(٣) أما مفهوم الموافقة فهو من حيث الجملة مجمع على حجيته كما حكاه بعض الأصوليين، لكن  
خالف فيه ابن حزم ونقل عن الظاهرية . قال ابن رشد : لا ينبغي لهم أن يخالفوا فيه؛ لأنه من  
باب السمع . وقال ابن تيمية عن مخالفتهم : وهو مكابرة .

اللازم<sup>(١)</sup> قطعاً فلا يلزم دلالة رابعة<sup>(٢)</sup>، ولا يشكل بالمنطوق غير الصريح؛ لأن الفارق بينهما ليس هو اختلاف الدلالة، بل مذكورية اللفظ الذي له الحكم، والحال في المنطوق، وعدم المذكورية في المفهوم<sup>(٣)</sup>.

ثم اعلم أن مصطلح أهل الأصول أقرب إلى مصطلح علم البيان كون البحث عند الجميع في معاني ألفاظ عربية وخواصها<sup>(٤)</sup>، والدلالة الوضعية في البيان ليس

---

=وأما مفهوم المخالفة فهو حجة في قول الجمهور كمالك والشافعي وأحمد خلافاً لأبي حنيفة وجماعة من المالكية وكثير من المعتزلة.

انظر: البحر المحيط (١٢/٤) والإحكام لابن حزم (٥٦/٧-٥٧) والإحكام للآمدي (٦٧، ٧٢/٣) والعدة (٤٨٠، ٤٤٩، ٤٦٠/٢) والتلخيص لإمام الحرمين (١٨٣، ١٨٤/٢) وإحكام الفصول (ص ٥٠٩، ٥١٤) وأصول الجصاص (٢٩٠/١-٢٩٢).

(١) أي: فهم اللازم بعد فهم الملزوم، وهي المسماة بـ " دلالة الالتزام " لأنه ينتقل فيها من اللفظ إلى الملزوم ومنه إلى لازمه . انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد (١٢٠/١).

(٢) أي: أن الدلالة اللفظية الوضعية تنحصر في الثلاث: المطابقة والتضمن والالتزام، ولأربع لها. انظر: البحر المحيط (٣٧/٢)، ونفائس الأصول (٥٤٩، ٥٤٦/٢)، وشرح الكوكب المنير (١٢٦/١) -١٢٧-، وتحرير القواعد المنطقية (ص ٣٠)، والحصول (٢١٩/١)، والإحكام للآمدي (١٥/١) وتهذيب المنطق بشرح الخبيصي (ص ٨٢).

(٣) فبينهما نوع اتفاق في الدلالة، إذ المفهوم دلالة بالالتزام، وغير الصريح دلالة بالتضمن أو الالتزام، وإنما يختلفان من حيث إن المفهوم دل عليه اللفظ لا فيما نطق به، بل فيما سكت عنه؛ وأما غير الصريح فهو ما لزم عما وضع اللفظ له . فدل عليه اللفظ في محل النطق .

انظر: شرح المختصر للبابري (ل ١٨٤-١٨٥) وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٣٦٨/٢)، ٣٦٩) وحاشية التفتازاني (١٧١/١) وحاشية العطار على الجوامع (٣٠٨/١).

(٤) وأيضاً من جهة عدم اشتراط اللزوم الذهني- كما سيأتي - خلافاً لأهل المنطق فيشترطونه . قال العطار في حاشيته على شرح جمع الجوامع (٣١٤/١) : إن مسألة الدلالة وتقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب ذكر في كتب الأصول استطراداً أو على سبيل التبعية، فلا ضرر في موافقتهم غيرهم في اصطلاح يخصهم لمناسبة تتعلق بفن الأصول، واصطلاح أهل البيان أمس بهم من غيرهم؛ لأنهم باحثون عن بلاغة الكتاب والسنة وهما مما يبحث عنه في هذا الفن من حيث الاستنباط .

إلا المطابقة، وأما التضمن والالتزام فعقليتان<sup>(١)</sup>، وعند المناطق دلالة الثلاث وضعية<sup>(٢)</sup>، ثم إن المنطوق في الحقيقة ليس إلا المطابقة ولم يلحق التضمن بها إلا بناء على أن فهم الكل هو فهم الجزء لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار<sup>(٣)</sup> - وقد حقق ذلك في "مختصر المنتهى" في المبادئ<sup>(٤)</sup> - وإلا كان عداد استعمال اللفظ في الجزء من غير الصريح لاستلزام الكل للجزء<sup>(٥)</sup>، ولذا كان هذا الاستعمال من المجاز المرسل<sup>(٦)</sup>.

(١) واختاره من الأصوليين الغزالي والفخر الرازي وصفي الدين الهندي .

انظر: المستصفى (٣٠/١)، والمحصول (٢١٩/١)، ونهاية الوصول (١٢٤/١)، والطراز العلوي (٣٨/١).

(٢) واختاره الأثير الأهرري، وحكي عن الأكثر.

قول ثالث: أن المطابقة والتضمن لفظيتان، ودلالة الالتزام عقلية، وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب وابن مفلح، ونسب إلى عامة الأصوليين .

انظر: التذهيب للخبيري (٨٤) وتحرير القواعد المنطقية (ص ٢٩) والإحكام للآمدي (١٥/١) ومختصر المنتهى (ص ١٧) وأصول الفقه لابن مفلح (٥٦/١) وسلاسل الذهب (ص ١٦٦) والبحر المحيط (٤٣/٢) وفتح الرحمن (ص ٥٣)، وشرح الكوكب المنير (١٢٧/١-١٢٨) .

(٣) والإضافة لا بالحقيقة والذات، فإن جزء المعنى لا يتصور إلا لدلالة يكون لها تمام المعنى، فيفهم منه أن الدلالة التي لها جزء المعنى هي التي لها كمال المعنى، فالدلالة المضافة إلى كمال المعنى هي بعينها المضافة إلى جزء المعنى، فاتحدتا بالذات واختلفتا بالاعتبار (حاشية الجرجاني على شرح العضد ١٢٢/١) .  
قال الكرمانى: "وما يقال على ما هو المشهور: من أن التضمن تابع للمطابقة، فهو من باب التوسعات وقبيل التجوزات، وإنما أطلق القول بالتبعية عليه بالتجوز؛ لأن مقصود الواضع كان في وضعه معرفة المجموع لا البعض، فقيل بأصالة الكل نظراً إلى أنه المقصود، وتبعية الجزء إلى أنه لم يكن مقصوداً"  
(النقود والردود ل ٤٦/ب، وانظر: شرح العضد على مختصر المنتهى ١٢٣/١).

(٤) مختصر المنتهى (١٢٢/١) . والكتاب مطبوع بمطبعة كردستان بالقاهرة عام ١٣٢٦هـ .

وانظر: شرح العضد (١٢٢/١)، وغاية الأصول (ص ٣٧) .

(٥) أي: أنه لا يتصور فهم الكل بدون الجزء (حاشية التفتازاني على شرح العضد ١٢٣/١) .

(٦) إذ لا بد له من العلاقة والقرينة .

انظر: إجابة السائل (ص ٢٣)، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٣١٢/١) .

ثم إن هذه اللوازم عند أهل الأصول في المركبات لا في المفردات <sup>(١)</sup> إلا عند من جعل غير الصريح من المفهوم كالغزالي والبيضاوي <sup>(٢)</sup> .  
ثم إن الدلالة الالتزامية في غير الصريح وفي المفهوم قد غايرت المصطلحين في موجب اللزوم <sup>(٣)</sup> :

فعند المناطقة أنها اللزوم العقلي الذهني <sup>(٤)</sup> لا اللفظي ولا الخارجي <sup>(٥)</sup> .  
وعند أهل البيان أعم من ذلك ولو بعرف <sup>(٦)</sup> ؛ لأن الجواز بأصله :

---

(١) انظر: نفائس الأصول (٢/٥٦٣)، والتذهيب للخببيصي (ص ١٠٢)، وهداية العقول وحواشيه (١/ ٣٨٠/٢، ١٨٣) .

(٢) أي: جعلاً للدلالات الثلاث (الاقتضاء، والإيماء، والإشارة) من المفهوم (المستصفي ١٨٨/٢، والمنهاج ص ٥٧) .

كقوله: " ارم " فإنه يستلزم من جهة العقل الأمر بتحصيل القوس المرمي؛ لأن العقل يحيل الرمي بدونهما . وكقوله: " أعتق عبدك عني " فإنه يستلزم من جهة الشرع تملكه؛ لأن عتقه عنه بدون تملكه أياه لا يصح شرعاً .

فظاهره: أن اللزوم عن مفرد، وهو مجرد الرمي والعتق، لكن يشكل عليه: أن تحصيل القوس والسهم، واستلزام التملك لزم من مجموع المسند والمسند إليه، فيكون عن مركب لاعتن مفرد.  
انظر: نهاية السؤل (٢/٢٠٢) ومناهج العقول (١/٤١٨-٤١٩) وهداية العقول (٢/٣٨٠) .  
(٣) اللزوم: عدم الانفكاك بين الشيئين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر، كالبنوة والأبوة.  
انظر: شرح تهذيب المنطق للجلال (ص ٢٧) ومعجم مصطلحات أصول الفقه (ص ٣٧٤) .  
(٤) اللزوم العقلي: ما يحكم العقل المجرد به، بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن تصوره فيه، فيتحقق الانتقال منه إليه كالزوجية للآتين ( التعريفات للجرجاني ص ٢٠١) .

انظر هذا المذهب في: المحصول (١/٢٢٠) وتحرير القواعد المنطقية (٣١) وتشنيف المسامع (١/٣٣٦)  
(٥) اللزوم الخارجي: كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن كوجود النهار لطلوع الشمس ( التعريفات ص ٢٠١) .

(٦) أي: لا يحكم العقل به إلا بعد ملاحظة الواقع وتكرار مشاهدة اللزوم فيه، دون أن يكون لدى العقل ما يقتضي هذا اللزوم ( ضوابط المعرفة ص ٣١ ) وهو مذهب الأصوليين، إذ المعتبر - عندهم - وعند أهل البيان - مطلق اللزوم عقلياً كان أو غيره، بيناً وغير بين، ولهذا يجري فيها الوضوح والخفاء

استعمال الملزوم في اللازم<sup>(١)</sup> ومدار المجاز على العلاقة<sup>(٢)</sup> التي يخطر معها اللازم وإرادته وأخص أوصاف الملزوم، فيستعمل فيه بواسطة القرينة<sup>(٣)</sup>، ويرجع بذلك إلى الوضع النوعي<sup>(٤)</sup>، واستعمال القرينة حقيقة لا مجازاً<sup>(٥)</sup>.

= بسبب اختلاف الأشخاص والأحوال . والخلاف بينهم وبين أهل المنطق يعود إلى الخلاف في تفسير الدلالة، هل يشترط فيها أنه مهما سَمِعَ اللفظ مع العلم بالوضع فَهْمُ المعنى أويكفي الفهم في الجملة؟ ويظهر رجحان كلام الأصوليين، بل توسع البيانيون فأجروها فيما لا لزوم بينهما أصلاً، لكن القرائن الخارجية استلزمته . قاله الزركشي في البحر المحيط (٤١/٢).

قال الهروي: لو اعتبر اللزوم العقلي فقط لخرج المجازات والكنائيات المعتبرة في المحاورات والمخاطبات، ولا شك أن نظر المنطقي في الألفاظ ليس إلا باعتبار الإفادة والاستفادة فلا وجه لتجديد اصطلاح بلا ضرورة مع إفضائه إلى ضيق في أمر الدلالة لإخراج تلك الدلالات السابقة في الاعتبار عن الاعتبار ( نقلاً عن حاشية العطار على التذهيب ص ٩٨).

انظر: التلويح على التوضيح (٢٤٥/١) ونهاية الوصول (١٢٦/١-١٢٧) وبيان المختصر (١٥٥/١) ولقطة العجلان (ص ٧٨) وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (١٨٠/١) .

(١) قال التفستازاني: مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، والمراد كون المعنى الوضعي بحيث ينتقل من الذهن إلى المعنى المجازي في الجملة، ولا يشترط اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في التصور كالبصير يطلق على الأعمى مع أنه لا يلزم من تصور البصير تصور الأعمى بل بالعكس، لكن قد ينتقل الذهن منه إلى الأعمى باعتبار المقابلة. والتحقيق: أن العلاقة في اسم أحد المتقابلين على الآخر ليس هو اللزوم الذهني للاتفاق على امتناع إطلاق الأب على الابن، بل من قبيل الاستعارة بتزليل التقابل منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تمكيم، أو تفاؤل أو مشاكلة ( التلويح على التوضيح ١٤٠/١-١٤١) .

(٢) العلاقة: ما ينتقل الذهن بواسطته عن المجاز إلى الحقيقة . (شرح مختصر الروضة ٥٠٦/١) .

(٣) القرينة: ما يجعله المتكلم دليلاً على أنه أراد باللفظ غير ما وضع له، فتمنع إرادة المعنى الحقيقي عقلاً أو عادة أو حساً أو شرعاً (التوضيح على التنقيح ١٣٩/١).

(٤) الوضع النوعي: تعيين اللفظ لا بخصوصه وبعبينه للمعنى، بل في ضمن القاعدة الكلية، كالحكم بأن كل اسم آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها بعد نون مكسورة فهو لفردين (شرح التلويح على التوضيح ٧٦/١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٤٨٣/٣) .

(٥) انظر: شرح التلويح على التوضيح (٧٦/١)، وحاشية العطار على جمع الجوامع (٣٠٨/١) .



وإذا عرفت ما ذكر فعهدة الأصولي: البحث عن مراد الشارع في خطابه  
للمكلفين بألفاظه العربية، وما تجدد له من اصطلاح ووضع، ونقل الجامع  
المنقول، ورد بعض مدلولات كلامه إلى بعض بضوابط كلية وقع استقراؤها،  
فيؤمن بذلك من تنافر كلام الحكيم<sup>(١)</sup>.

فمن ذلك: البحث منهم عن نفس الدلالة في خطابه لما أراده ليُقدّم عند  
التعارض أقواها، فقالوا تلك الدلالة: منطوق و<sup>(٢)</sup>صريح وغير صريح ومفهوم،  
وهذا مذهب العضد أن المنقسم هي الدلالة<sup>(٣)</sup>، وظاهر كلام غيره أن المنقسم  
هو المدلول لا الدلالة<sup>(٤)</sup>، والحاصل واحد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر بيان الغاية من دراسة أصول الفقه في: البحر المحيط (٦٦/١)، وكتاب أصول الفقه: الحد  
والموضوع والغاية للدكتور يعقوب الباسين (ص ١٢٥-١٢٨)، وشرح المختصر للقطب  
الشيرازي (ص ١٢).

(٢) هكذا في النسخة بالواو، والأنسب للسياق حذفها.

(٣) ووافقه الكرمانى في شرحه، ونُسب إلى جمهور الأصوليين، وهو الذي تفيد عبارة ابن الحاجب في  
تعريفه للمنطوق والمفهوم حيث قال: "الدلالة منطوق، وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق،  
والمفهوم بخلافه".

انظر: مختصر المنتهى بشرح العضد (١٧١/٢)، والنقود والردود للكرمانى (ل ١١٥/أ)، ومناهج  
الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام (ص ١٢٤).

(٤) وهو رأي الآمدي واختاره ابن السبكي ومن شراح مختصر ابن الحاجب: البايرى والتستري، وعليه  
إمام الحرمين في تعريف المنطوق.

انظر: الإحكام للآمدي (٦٦/٣) والإبهاج (٢٧/٣) وشرح البايرى (ل ١٨٢) والنقود والردود (ل ١/ل  
١١٥) والبرهان (٤٤٨/١) وفواتح الرحموت (٤١٢/١) والتقرير والتحبير (١٤٥/١).

(٥) من يرى أن المنقسم المدلول يريد بذلك مجموع الحكم ومحلّه كتحريم ضرب الوالدين المدلول بقوله  
تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ [الإسراء/٢٣] فالتحريم مثال للحكم، وضرب الوالدين مثال لمحله.  
ومن يرى أن المنقسم الدلالة يريد به الحكم وحده، وهو تحريم ضرب الوالدين؛ لأنهم نظروا إليه  
من جهة دلالة لا من جهة ذاته.

واتفقوا أن فهم المعنى المذكور في الكلام الثابت لمعنى لفظ مذكور فيه<sup>(١)</sup> هو المنطوق، وأن هذه الدلالة لا يسوغ إنكارها<sup>(٢)</sup>، واختلفوا فيما عدا ذلك، وهو: فهم معنى غير مذكور لمعنى لفظ مذكور كما في غير الصريح، أو فهم معنى غير مذكور لمعنى غير مذكور كما في المفاهيم، فالأخيران متفقان أن اللازم خارجي<sup>(٣)</sup>، ومعنى اللزوم في غير الصريح ما في دلالة الاقتضاء والإيماء والإشارة .

أما الأول فما لزم إلا لأجل توقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه<sup>(٤)</sup>؛ صيانة لكلام الحكيم من الكذب والفساد.

---

=انظر: نشر البنود (٨٨/١)، منهاج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام (ص ٦٩،

١٢٤) وحاشية التفتازاني (١٧١/٢)، وتفسير النصوص (٥٩٣/١) .

(١) بأن لا يتوقف استفادته من اللفظ إلا على مجرد النطق سواء كان اللفظ حقيقية أو مجازاً (نشر البنود ٨٣/١) .

(٢) لأنها إما أن تفيد معنى لا يحتمل غيره، أو يحتمله لكنه فيما أفاد أرجح، فالأول النص والثاني الظاهر . انظر: نشر البنود (٨٤/١)، وأصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٣٥٧/١) .

(٣) ولهذا يجري فيهما الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الأشخاص والأحوال .

انظر: تشنيف المسامع (٣٣٦/١)، وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٣٧١/٢) .

(٤) هذه دلالة الاقتضاء، ومثال ما توقف عليه صدق الكلام كقوله ﷺ : (رفع عن أمي الخطأ) أي رفع حكم ذلك أو المواخذة، لأن عين الخطأ والنسيان موجود .

أخرج الحديث بهذا اللفظ ابن عدي في الكامل (٥٧٣/٢) بسند ضعيف . وأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: (إن الله وضع عن أمي) جود إسناده ابن كثير وحسنه ابن حجر .

ومثال ما توقف عليه الصحة العقلية: كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتُكُمْ﴾ [النساء/٢٣] أي: وطؤهن؛ لأنه يمتنع في العقل إضافة التحريم إلى الأعيان .

ومثال ما توقف عليه الصحة الشرعية: كقوله: "أعتق عبدك عني، وعليّ ثمنه" يتضمن التملك؛ لأن عتقه عنه بدون تملكه لا يصح شرعاً .

أما الإيماء والإشارة فلوجوب حمل كلامه على أبلغ الوجوه وأحسنها من أن  
اقتران كلامه بما إليه الإيماء والإشارة لذلك، وإلا كان عكس ذلك، وقُبِحَ  
كلامه بعيداً قطعاً، سواء قصده كما في الإيماء<sup>(١)</sup>، أو لم يقصد كما في  
الإشارة<sup>(٢)</sup>، فاللزوم من هذه الحثية، وكان الدال منطوقاً؛ لأنه حكم المذكور<sup>(٣)</sup>.  
أما اللزوم في المفاهيم فإن كان في<sup>(٤)</sup> الموافقة فلأن ذكره حكماً لمذكور  
كتحريم التأفيف، وسكوته عن حكم المسكوت أعظم منه كتحريم الضرب؛  
يعلم منه الحكم المسكوت بالاستدلال بالأدنى على الأعلى في الأول<sup>(٥)</sup>، ويقال

=انظر: المستصفى (١٨٦/٢-١٨٧)، والإحكام للآمدي (٦٤/٣)، وشرح مختصر الروضة (٢/

٧١٠-٧١١)، وكشف الأسرار (٧٥/١)، وشرح تنقيح الفصول (ص ٥٣).

(١) كقول الأعرابي: يارسول الله هلكت، فقال ﷺ: (وما أهلكك؟) قال: وقعت على امرأتي في  
رمضان. فقال النبي ﷺ: (أعتق رقبة) الحديث. فدل على أن الوقاع علة للإعتاق، وإلا كان  
عَرَضُ الأعرابي لما وقع له على النبي ﷺ لغواً غير مفيد.

انظر: نهاية الوصول (٢٠٣٠/٥)، وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٣٦٩/٢).

أخرج الحديث: البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١١١١)، وابن ماجه (١٦٧١) واللفظ له.

(٢) كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر / ٨] فإنه يدل  
على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالاستيلاء مع أنها سبقت لبيان استحقاتهم من الغنيمة؛  
لأن الله سماهم فقراء مع إضافة الأموال إليهم.

انظر: التوضيح على التنقيح (٢٤٣/١، ٢٤٧)، والبحر المحييط (٧/٤)، ونهاية الوصول (٥/  
٢٠٣٣).

(٣) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد (١٧١/٢)، وهداية العقول (٣٧١/٢).

(٤) نهاية (ل ١/ب) من النسخة.

(٥) وكذلك عكسه الاستدلال بالأعلى على الأدنى كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ  
يَقْنِطَ بِرِؤُوسِهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران / ٧٥] فدل على أنه إذا أُوْتِمِنَ على دينار - مثلاً - يؤده  
بطريق الأولى؛ لأن مؤدي الكثير مؤدي القليل بطريق الأولى.

في المساوي كإلحاق الأمة بالعبد كذلك<sup>(١)</sup> لعدم الفارق<sup>(٢)</sup>، إلا أنه في الأولى أظهر، فقد قيل: دلالة عليه لفظية لغوية، وقيل: حقيقة عرفية، وقيل: معنوية، وقيل: قياس، وقيل: مجاز من إطلاق الأخص على الأعم<sup>(٣)</sup>. وعند المحققين المساوي من القياس<sup>(٤)</sup>.

- 
- =انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى (١٧٢/٢)، والتقرير والتحبير (١٤٨/١)، والبرهان للجويني (٤٤٩/١)، وإحكام الفصول (ص ٥٠٩)، وشرح مختصر الروضة (٧١٥/٢).
- (١) في سراية العتق، وإلحاق الزيت بالسمن في حكم النجاسة إذا وقعت فيه . انظر: روضة الناظر (٧٧٣/٢، ٨٣٤).
- (٢) المؤثر في هذا الحكم، إذ لا فارق إلا بالذكورة والأنوثة، ومثل هذا الفارق لا يختلف به الحكم . انظر: المستصفى (٢٨٦/٢) ونهاية الوصول (٣١٧٠/٧)، والبحر المحيط (٥٠/٥).
- (٣) هذه الآراء مردها إلى اثنين: أن دلالة مفهوم الموافقة هل هي دلالة لفظية أو قياسية ؟ القول الأول: أنها قياسية، وهو مذهب الشافعي وبعض أصحابه، وبعض الحنابلة والحنفية والمعتزلة. القول الثاني: أنها لفظية، وهو قول الحنابلة والحنفية - ويسمونه : دلالة النص - وبعض المالكية والشافعية . ثم هؤلاء يختلفون في استفادة الحكم من الدلالة اللغوية، هل هي من قبيل ما فهم من السياق والقرائن، أو من قبيل العرف اللغوي؟
- قال بالأول: المحققون من أهل هذا القول كالغزالي وابن القشيري والآمدي وابن الحاجب، والدلالة عندهم مجازية من باب إطلاق الأخص وإرادة الأعم .
- والقول الثاني: أنه حقيقة عرفية، بمعنى : أنه في الأصل موضوع للمذكور لا غير ذلك، لكن صارت اللفظة في العرف تدل عليه ، وعلى المسكوت معاً .
- قال الزركشي: وبناء على هذين القولين لا يكون من المفهوم، بل منطوقاً به (تشنيف المسامع ١/٣٤٤) . ويرى بعض العلماء كالماوردي والجويني والفخر الرازي والتفتازاني أن الخلاف في هذه المسألة لفظي . ويرى بعضهم كابن التلمساني والبخاري والزركشي أنه معنوي وله ثمرة .
- انظر: المستصفى (١٩٠/٢) والإحكام للآمدي (٩٧/٣) ومختصر المنتهى (ص ١٥٣) وأدب القاضي (١/٥٨٨) والبرهان (٧٨٦/٢) والمحصول (٣٠٢/٢) وحاشية التفتازاني (١٧٣/٢) ومفتاح الوصول (ص ٩٠-٩١) ونشر البندود (٩١/١) وكشف الأسرار (٧٣/١) وتيسير التحرير (٩٤/١) والبحر المحيط (١٠/٤) وإجابة السائل (ص ٢٤٤-٢٢٥) .
- (٤) انظر: المستصفى (١٨٩/٢)، والبحر المحيط (٥٠/٥)، وشرح مختصر الروضة (٣٥٣/٣).

وإن كان مفهوم مخالفة فاللزوم أنه ذكر في الكلام قيد كالصفة والشرط وبقايتها<sup>(١)</sup>. فلا بد أن يكون لفائدة، وعدم الفائدة في كلام الحكيم أقبح محذوراً وأعظم<sup>(٢)</sup> تجنباً من تجنب ما فيه بُعد؛ لأنه حينئذ عبث<sup>(٣)</sup>. أيضاً فإن ضد القيد أقرب خطوراً بالبال<sup>(٤)</sup>، والضد مبين لضده، وتباين الملزومات مستلزم تباين اللوازم، وهو حكم المذكور وحكم المسكوت. هذا تحقيق مذهب من أثبت المفاهيم.

واللازم ما عرفت، وهو أعم من اللازم العقلي والعرفي في المصطلحين<sup>(٥)</sup>. وأما النافي كالحنفي فهو يمنع الدلالة رأساً إذا لم يكن من اللزوم المنطقي ولا البياني<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) أي : باقي أنواع مفهوم المخالفة هي: الغاية والعدد والحصص واللقب .  
 فالصفة : تقييد لفظ مشترك المعنى بلفظ آخر مختص ليس بشرط ولا غاية .  
 والشرط : ما علق من الحكم على شيء بأداة الشرط، وهو الشرط اللغوي .  
 والغاية : مد الحكم بأداة الغاية كإلى وحتى واللام .  
 والعدد: تعليق الحكم بعدد مخصوص يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائداً كان أو ناقصاً . والحصص: إيراد الشيء على عدد معين . واللقب : تخصيص اسم بحكم .  
 انظر: البحر المحيط (٤/٢٤-٥٠)، وشرح الكوكب المنير (٣/٤٩٨-٥١٠)، وإجابة السائل (ص ٢٤٦-٢٥٠) .
- (٢) في النسخة : عظم .
- (٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٧٢٥-٧٢٦)، ونهاية الوصول (٥/٢٠٥٥)، وبيان المختصر (٢/٤٥٥-٤٥٦)، وقواطع الأدلة (٢/٣٠) .
- (٤) انظر : روضة الناظر (٢/٧٨٤) .
- (٥) ولأن العرف يحصل به اللزوم بمعنى: عدم الانفكاك في الذهن ، كاللزوم بين الغيث والنبت، فإنه بحسب العرف لا بالعقل لتحقق التخلف، ويعود إلى اللزوم الذهني أي المفهوم من اللفظ ولو بقرينة (شرح تهذيب المنطق للجلال ص ٢٨، ٢٧، وشرحه للخبيصي ص ٩٧-٩٨) .
- (٦) انظر : التلويح على التوضيح (١/٢٤٢-٢٤٥)، وتيسير التحرير (١/٨٦)، وفواتح الرحموت (١/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٤) .

وأما اختلاف مذهب المثبتين : فمنهم من استشكل الفرق بين غير الصريح والمفهوم كسعد الدين في "حاشية العضد"<sup>(١)</sup>، وقد رُدَّ عليه بما ذكر من الفرق<sup>(٢)</sup> مع أنه مأخوذ من كلامه<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من جعل الإيماء والإشارة والاقتضاء - كالغزالي والبيضاوي - من المفهوم<sup>(٤)</sup> .

ومنهم من جعل ذلك واسطة بين المنطوق والمفهوم كالآمدي<sup>(٥)</sup> . فهذا تحقيق ما سأل عنه .

وأما تحقيق المسألة: فاعلم أن الباب للبحث من المفهومات الخطاب، فيعم المفهوم والمنطوق، ولا يقال<sup>(٦)</sup> : هذا من قسمة الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن المراد بمفهوم الخطاب ما يفهم من اللفظ؛ لأن ما يستفاد من اللفظ يسمى "مفهوماً" من حيث إنه فُهِمَ منه، ويسمى "معنى" من حيث إنه عُني وقُصد،

(١) (١٧١/٢) .

(٢) في أول هذه الرسالة .

(٣) ونصه أنه قال : " والمفهوم أن يدل اللفظ على معنى لا في محل النطق بأن يكون ذلك المعنى حكماً لغير المذكور، والمنطوق الصريح: ما وضع اللفظ له - أي : دلالة اللفظ على ما وضع له بالاستقلال أو بمشاركة الغير فيشمل المطابقة والتضمن - وغير الصريح: دلالة اللفظ على ما لم يوضع له . وقوله : " سواء ذكر ذلك الحكم أو لا " ليعم الصريح وغير الصريح، فإن الحكم فيه وإن لم يذكر ولم ينطق به لكنه من أحوال المذكور وأحكامه " .

( حاشية التفتازاني على العضد ١٧١/٢ ) .

(٤) انظر: المستصفى (١٨٦/٢) ، والمنهاج للبيضاوي (ص٥٧) .

(٥) الإحكام (٦٤/٣) .

(٦) في هذا تعريض بالرد على العلامة الصنعاني فيما ذكر- في الرسالة الأولى ص ٢٨ - من انتقاده ابن الحاجب تقسيمة المنطوق إلى صريح وغير صريح .

ويسمى "مدلولاً" من حيث إن اللفظ دل عليه، ويسمى "مسمى" من حيث إن اللفظ اسمه، فالمصدق<sup>(١)</sup> واحد وإن اختلفت الوجوه<sup>(٢)</sup>.

وأما المفهوم الاصطلاحي فهو أخص؛ إذ يقال مفهوم الموافقة لفحوى الخطاب ولحنه<sup>(٣)</sup>، ومفهوم المخالفة لمدلول الخطاب<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن المشهور في حد المنطوق: هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق. والمفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق<sup>(٥)</sup>، والمراد محل النطق اللسان مجازاً؛

---

(١) المصدق: الفرد أو الأفراد التي ينطبق عليها اللفظ عند الإطلاق، بأن يتحقق فيها مفهومه الذهني. وأصل الكلمة مركب من (ما) الاستفهامية، وكلمة "صَدَقَ" الفعل الماضي. انظر: ضوابط المعرفة (ص ٤٥)، ومعجم مصطلحات أصول الفقه (ص ٣٧٩).  
(٢) انظر: نهاية الوصول (٥/ ٢٠٣٤).

(٣) بعض الأصوليين كابن السبكي يطلق فحوى الخطاب على مفهوم الموافقة الأولوي، ويطلق لحن الخطاب على المساوي، وبعضهم كالآمدي وابن الحاجب يطلق الاسمين على القسمين من غير تمييز، وبعضهم كالغزالي وابن قدامة اقتصر على تسمية الأولوي فحوى اللفظ من غير تعرض للمساوي.  
انظر: جمع الجوامع (ص ٩) والإحكام للآمدي (٩٤/٣) ومختصر المنتهى (ص ١٥٢-١٥٣) والمستصفى (٢/ ١٩٠)، وروضة الناظر (٢/ ٧٧٢)، وأدب القاضي (١/ ٦١٧)، والعدة (١/ ١٥٢-١٥٣)، والتمهيد لأبي الخطاب (١/ ١٩-٢٠).

(٤) أو دليل الخطاب، بناء على ما مر هل المنقسم الدلالة أم المدلول؟  
وسمى بذلك: إما لأن دلالاته من جنس دلالات الخطاب، أو لأن الخطاب دال عليه، أو لمخالفته منظوم اللفظ.

انظر: البحر المحیط (٤/ ١٣) وشرح الكوكب المنير (٣/ ٤٨٩)، وهداية العقول (٢/ ٣٨٢).  
(٥) انظر هذين التعريفين بحروفهما في مختصر المنتهى (ص ١٥١-١٥٢) وجمع الجوامع (ص ٨، ٩) وشرح الكوكب المنير (٣/ ٤٨٠، ٤٧٣)، ومناهج العقول (١/ ٤٢٠)، وغاية الوصول (ص ٣٦، ٣٧)، والفصول اللؤلؤية (ل ٩٠/أ).

نظر أيضاً في تعريفها: البرهان (١/ ٤٤٨)، والمستصفى (٢/ ١٩١)، والإحكام للآمدي (١/ ٦٤)،  
٦٦)، ونهاية الوصول (٥/ ٢٠٣١، ٢٠٣٣)، والتقريب والتحبير (١/ ١٤٥) وفواتح الرحموت (١/ ٤١٣)، وغاية السؤل وشرحها هداية العقول (٢/ ٣٦٨، ٣٧٩).

إذ المدلول لا يكون في اللسان وإن كان الدال فيه، ليس محل النطق هو اللفظ، إذ لو أريد ذلك لكان في معنى ما دل عليه اللفظ في نفسه؛ فيخرج الحرف، ويلزم كون اللفظ محلاً للنطق فيكون من قيام المعنى بالمعنى<sup>(١)</sup>.

وفي الحد ما فيه، وهو أخذ المصدر، وهو النطق في حد المشتق، وهو المنطوق، وذلك دور.

ثم إن أريد النطق بالفعل خرج غير الصريح، وإن أريد بالقوة دخلت المفاهيم.

نعم، معنى "حد النطق" على الإرادة لا الإيراد: أن يدل اللفظ على حكم شرعي كوجوب الصلاة ووجوب الوضوء، أو وضعي كالقوس، أو على حال كنفي الإثم من لفظ يُنطق به.

مثال الأول: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة/١١٠] فاللفظ المنطوق - وهو

الصلاة - دل على الحكم المنطوق به، وهو الوجوب من ﴿أقيموا﴾.

ومثال الثاني: صل، فقد دل على حكم الوضوء الشرعي الغير منطوق به، لفظ الصلاة المنطوق بها بـ صل، فهو حكم غير منطوق للفظ منطوق<sup>(٢)</sup>.

ومثال الثالث: "ارم" دل المنطوق بالرمي على حكم وضعي وإن لم ينطق به وهو القوس<sup>(٣)</sup>.

---

(١) قال العلامة الصنعاني في إجابة السائل (ص ٢٣١): "والقول بأن النطق حركة اللسان، فاللسان محل النطق صحيح، واللفظ أيضاً محل للمعنى، ولذا يقال: "الألفاظ قوالب المعاني" فاللسان محل النطق، والنطق محل المعنى، فهو محل ثانٍ، فيصح جعله محلاً. ويصح أن يقال: النطق بمعنى المنطوق به، وهو اللفظ، وهو محل قطعاً".

(٢) انظر نحوه في: هداية العقول وحواشيه (١/٣٦٨، ٣٦٩).

(٣) انظر: المنهاج للبيضاوي (ص ٥٧)، ونهاية السؤل (٢/٢٠٢)، وما علقته على (ص ٦٤) من هذه الرسالة.



ومثال الرابع: " رفع الخطأ " المنطوق دل على حكم غير منطوق وهو رفع الإثم<sup>(١)</sup> .

والحاصل أنه يجب أن يكون ما له الحكم منطوقاً، ولا يجب أن يكون الحكم منطوقاً<sup>(٢)</sup>، فإن نطقَ بهما فهو الصريح، وإلا فهو غير الصريح، والمفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، فيكون الحكم الشرعي أو الوضعي والحال الغير منطوق بهن - كتحريم الضرب، وعدم الزكاة في المعلوفة - للفظ، غير منطوق به؛ لأنه في الأول إنما نطق بقوله تعالى: ﴿ لَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ ﴾ [الإسراء/ ٢٣] ولم ينطق بالضرب ولا تحريمه، وفي الثاني إنما نطق بقوله ﷺ: " في سائمة الغنم زكاة " <sup>(٣)</sup> ولم ينطق بالمعلوفة ولا بعدم زكاتها <sup>(٤)</sup> .

ولما كان هذا الحد<sup>(٥)</sup> فيه من الاعتراض ما ذكر من الانتشار، أو التنوع فيما لمحل النطق وما هو لا لمحل من الأحكام الشرعية والوضعية والأحوال والنفي والإثبات - أعني: مغايرة المنطوق للمفهوم مع أنه يجمع هذه جميعاً اسم الحال - أو ما في الإشكال من كون اللفظ له الدلالة، ومن كون المنطوق من صفات الدال والمدلول؛

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٦٤/٣)، والتقرير والتجيب (١٤٥/١) .

(٢) أي: أن يذكر ما له المدلول ولا يلزم أن يذكر المدلول، فإنه قد يكون مذكوراً فيه وقد لا يكون .  
انظر: هداية العقول وحواشيه (٣٦٨/٢) .

(٣) هذا الحديث اشتهر في كتب الأصول بهذا اللفظ، وقد ثبت بمعناه من حديث أنس بن مالك قال: كتب لي أبو بكر رضي الله عنه، هذا الكتاب، فذكر بطوله . وفيه : ( في صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ففيها شاة ) .

أخرج البخاري رقم (١٤٥٤)، والنسائي (٢٣-١٩/٥، ٢٧-٢٩)، وأحمد (١١١/١-١٢)، وأبو داود رقم (١٥٦٧) ولفظه: (وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة) .

وانظر: المعبر للزركشي (ص ١٧٠)، والمواقة لابن حجر (١١٣/١)، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٣٢٧/١) .

(٤) انظر نحوه في: حاشية التفتازاني على شرح العضد (١٧١/٢)، وتقارير الشريبي على جمع الجوامع (٢٣٥/١) .

(٥) أي : ما ذكر من أنه المشهور في تعريف المنطوق والمفهوم .

عدل ابن الإمام<sup>(١)</sup> - عليهما السلام - في "غاية السؤل"<sup>(٢)</sup> إلى أوجز عبارة وأتمها وإفادها<sup>(٣)</sup> حيث قال: "المنطوق: ما أفاده اللفظ من أحوال المذكور"<sup>(٤)</sup> فإن ذُكرت - يعني: الحال - فصريح، وإلا فغيره. إلى أن قال: والمفهوم بخلافه، أي ما أفاده<sup>(٥)</sup> اللفظ من أحوالٍ لأمرٍ غير مذكور". فقد أوفى بتفاصيل ما فصلناه مع سلامته عن الإشكال والاعتراض.

والحاصل أن في المنطوق يجب ذكر ماله الحال ولا يجب ذكر الحال، بل إن ذُكرت فصريح، وإلا فغير صريح، ويجب في المفهوم أن لا يذكر ما له الحال فبالأولى أن لا يذكر الحال.

هذا ما ظهر، والعلم عند الله، والحمد لله، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الحسين بن القاسم بن محمد الحسني اليمني، الزيدي، توفي سنة ١٠٥٠هـ.

له ترجمة في البدر الطالع (١/٢٢٦-٢٢٧).

(٢) (٢/٣٦٨-٣٦٩، ٣٧٩).

(٣) هكذا في النسخة، والجادة أن يقول: وأفيدها.

(٤) اعترض عليه عبد الله بن علي الوزير: بأن المذكور الذي تعلق به الحال مسكوت عن مدلوله أُنطوق هو أو مفهوماً؟ وليس بمفهوم قطعاً فهو منطوق، ولم يشمل تعريف اللهم إلا أن يقال: إن بين المنطوق والمفهوم واسطة، ولم ينشأ هذا الإشكال إلا من تعريف المنطوق بما ذكره المصنف ومعناه في شرح العضد، وإلا فإن تعريف ابن الحاجب في المختصر وغيره للمنطوق: "بما دل عليه اللفظ في محل النطق" واضح في دخول الحال وصاحبها (حواشي هداية العقول ١/٣٦٨، وانظر: شرح العضد على مختصر المنتهى ٢/١٧١).

(٥) نهاية (ل ٢ / أ) من النسخة.

(٦) نهاية النسخة من الرسالة الثانية.

## فهرس المصادر والمراجع :

### أولاً : كتب أصول الفقه :

- ١- آداب البحث والمناظرة : للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)  
نشر دار ابن تيمية القاهرة .
- ٢- الآيات البينات: للعلامة أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤ هـ ) علق عليه:  
زكريا عميرات، طبع دار الكتب العلمية، الأولى عام ١٤١٧هـ .
- ٣- الإبهاج شرح المنهاج : لتاج الدين السبكي ووالده، طبع دار الكتب العلمية  
عام ١٤٠٤هـ .
- ٤- إجابة السائل شرح بغية الآمل: للعلامة الصنعاني (١١٨٢هـ) تحقيق:  
القاضي حسين السياغي ورفيقه، نشر وطبع مؤسسة الرسالة بيروت ومكتبة  
الجيل الجديد بصنعاء، الثانية عام ١٤٠٨هـ.
- ٥- إحكام الفصول في أحكام الفصول: لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ).  
تحقيق: د. عبد المجيد تركي، طبع دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى  
عام ١٤٠٧هـ .
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام: للعلامة سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١هـ)  
علق عليه : الشيخ عبد الرزاق عفيفي، طبع مؤسسة النور بالرياض، الطبعة  
الأولى عام ١٣٨٨هـ .
- ٧- أدب القاضي: لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ) تحقيق : محيي هلال  
السرхан، نشر رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق، طبع مطبعة العاني بغداد عام  
١٣٩٢هـ .
- ٨- أصول الفقه: لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) تحقيق :  
أ.د. فهد بن محمد السدحان، نشر مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى عام  
١٤٢٠هـ .

- ٩- أصول الفقه الإسلامي: للدكتور/ وهبة الزحيلي، نشر دار الفكر دمشق الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ .
- ١٠- أصول الفقه الحد والموضوع والغاية : للدكتور/ يعقوب الباسين، نشر مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ .
- ١١- البحر المحيظ: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت-٧٩٤هـ) حرره وراجعته: د.عمر بن سليمان الأشقر ورفاقه، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الثانية عام ١٤١٣هـ.
- ١٢- البرهان في أصول الفقه : لإمام الحرمين الجويني (ت-٤٧٨هـ) ، تحقيق : د. عبدالعظيم الديب ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ .
- ١٣- التبصرة في أصول الفقه: للشيخ أبي إسحاق الشيرازي (ت-٤٧٦هـ) تحقيق: د.محمد هيتو، نشر دار الفكر دمشق، الثانية عام ١٤٠٣هـ .
- ١٤- تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية : لقطب الدين الرازي (ت-٧٦٦هـ) مؤلف "الرسالة الشمسية" : نجم الدين الكاتبي (ت-٦٩٣هـ) طبع مطبعة مصطفى الحلبي مصر، الثانية ١٣٦٧هـ .
- ١٥- تصنيف المسامع بجمع الجوامع: لبدر الدين الزركشي، تحقيق: د. عبد الله ربيع، نشر مكتبة قرطبة القاهرة، الطبعة الثالثة عام ١٤١٩هـ .
- ١٦- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي: للدكتور/محمد أديب الصالح، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .
- ١٧- التعريفات: للسيد الجرجاني (ت-٨١٦هـ)، طبع مكتبة لبنان بيروت عام ١٩٧٨م.
- ١٨- التقرير والتحبير: للعلامة ابن أمير حاج (ت-٨٧٩هـ) طبع دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

- ١٩- تقريرات الشريفي على حاشية الباني، طبع بمطبعة مصطفى الحلبي مصر، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ .
- ٢٠- التلخيص في أصول الفقه: للإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبدالله جوم النيبالي وزميله، طبع دار البشائر الإسلامية بيروت، الأولى عام ١٤١٧هـ .
- ٢١- التلويح على التوضيح : لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٢هـ-)، اعتنى به: زكريا عميرات، طبع دار الكتب العلمية، الأولى عام ١٤١٦هـ . وهو حاشية على كتاب "التوضيح شرح التنقيح" : لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنوبى (٧٤٧هـ-).
- ٢٢- التذهيب في شرح التهذيب: للعلامة عبيد الله بن فضل الله الحبيصي (١٠٥٠هـ-) وعليه حاشية لحسن بن محمد العطار (١٢٥٠هـ-)، طبع بمطبعة مصطفى البابي عام ١٣٥٥هـ .
- ٢٣- التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب الكلوزاني (٥١٠هـ-) تحقيق: د. مفيد أبو عمشة وزميله، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
- ٢٤- جمع الجوامع: لتاج الدين ابن السبكي، مطبوع ضمن كتاب "مجموع مهمات المتون" ما بين صفحتي (١٢٤-٢٠٤) وقد رقمته ترقيماً خاصاً، طبع دار الفكر بيروت .
- ٢٥- حاشية البيجوري على متن السلم : للشيخ إبراهيم الباجوري (١٢٧٧هـ-) طبع بمطبعة مصطفى البابي بمصر، عام ١٣٤٧هـ .
- ٢٦- الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع: لكمال الدين ابن أبي شريف المقدسي (٩٠٦هـ-) تحقيق: سليمان بن محمد الحسن "رسالة ماجستير" تقدم بها إلى كلية الشريعة بالرياض، نوقشت عام ١٤٠٧هـ .

- ٢٧- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: لتاج الدين ابن السبكي، تحقيق: د. دياب عبد الجواد عطا ورفاقه، رسائل علمية تقدموا بها إلى الأزهر ما بين عام ١٣٩٣ إلى ١٤٠٨هـ .
- ٢٨- روضة الناظر وجنة المناظر: لموفق الدين ابن قدامة (ت-٦٢٠هـ) تحقيق: أ.د عبد الكريم بن علي النملة، نشر مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٦هـ .
- ٢٩- سلاسل الذهب: لبدر الدين الزركشي، تحقيق: د.محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، نشر مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ .
- ٣٠- شرح تنقيح الفصول: لأبي العباس القراني (ت-٦٨٤هـ) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ .
- ٣١- شرح التهذيب : للعلامة الحسن بن أحمد الجلال الصنعاني (ت١٠٨٤هـ)، ومؤلف التهذيب: سعد الدين التفتازاني، طبع دار المسيرة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- ٣٢- شرح العضد على مختصر المنتهى: لعضد الملة عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ). وعليه حاشية لسعد الدين التفتازاني، نشر مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة عام ١٤٠٣هـ .
- ٣٣- شرح الكوكب المنير: للعلامة محمد بن أحمد الفتوحي (ت٩٧٢هـ) تحقيق: د.محمد الزحيلي ورفيقه، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، طبع دار الفكر دمشق، عام ١٤٠٠هـ .
- ٣٤- شرح مختصر الروضة: لنجم الدين الطوفي(٧١٦هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع مؤسسة الرسالة، الثانية عام ١٤٠٧هـ .

- ٣٥- شرح المختصر في أصول الفقه: لقطب الدين الشيرازي (ت٧١٠هـ) تحقيق: عبد اللطيف بن سعود الصرامي (القسم الأول) تقدم به رسالة دكتوراه إلى كلية الشريعة بالرياض، نوقشت عام ١٤٢١هـ .
- ٣٦- العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ) تحقيق : أ.د. أحمد بن علي المبارك، الطبعة الثانية عام ١٤١٠هـ.
- ٣٧- غاية الأصول شرح لب الأصول: لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، طبع بمطبعة مصطفى البابي عام ١٣٦٠هـ .
- ٣٨- غاية السؤل وشرحها هداية العقول: للعلامة الحسين بن القاسم الحسيني اليميني (ت١٠٥٠هـ) طبع بمطبعة وزارة المعارف المتوكلية صنعاء عام ١٣٥٩هـ .
- ٣٩- فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان: لزكريا الأنصاري، طبع بمطبعة مصطفى البابي عام ١٣٥٥هـ .
- ٤٠- الفصول في الأصول: للعلامة: أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ) تحقيق : د. عجيل جاسم النشمي، نشر وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الثانية عام ١٤١٤هـ.
- ٤١- فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: للعلامة عبد العلي بن نظام الدين، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ، مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق مصر عام ١٣٢٤هـ .
- ٤٢- قواطع الأدلة في أصول الفقه: لأبي المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ) تحقيق: د. عبد الله بن حافظ الحكمي ورفيقه، الأولى عام ١٤١٨هـ .
- ٤٣- كشاف اصطلاحات الفنون: للشيخ محمد بن علي التهانوي الحنفي (ت١١٩١هـ) طبع دار صادر بيروت .

- ٤٤ - كشف الأسرار: للعلامة عبد العزيز البخاري ( ت ٧٣٠هـ ) نشر الصدف بيلشرز باكستان .
- ٤٥ - لقطة العجلان: لبدر الدين الزركشي ، علق عليه: الشيخ جمال الدين القاسمي، طبع بمطبعة مدرسة والده عباس الأول، الطبعة الأولى عام ١٣٢٦هـ .
- ٤٦ - المحصول في علم أصول الفقه: للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: د. طه جابر العلواني، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية عام ١٤١٢هـ .
- ٤٧ - مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: للعلامة ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) طبع بمطبعة كردستان العلمية القاهرة، عام ١٣٢٦هـ .
- ٤٨ - المستصفى في علم الأصول: لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ، مصور عن طبعة بولاق بمصر عام ١٣٢٤هـ .
- ٤٩ - المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي بيروت .
- ٥٠ - معجم مصطلحات أصول الفقه: للدكتور قطب مصطفى سانو، نشر دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ .
- ٥١ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: للشريف التلمساني (ت ٧٧١هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، طبع دار الكتب العلمية عام ١٤٠٣هـ .
- ٥٢ - مناهج العقول: للعلامة محمد بن الحسن البدخشي ( ت ٩٢٢هـ )، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ .
- ٥٣ - مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام: د. خليفة بابكر الحسن، نشر مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ .



- ٥٤- منهاج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي ناصر الدين البضاوي (ت٦٨٥هـ)، نشر عالم الكتب بيروت، الأولى عام ١٤٠٥هـ .
- ٥٥- نشر البنود على مراقبي السعود: لسيدى عبد الله بن إبراهيم العلوي (ت١٢٣٣هـ) طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ .
- ٥٦- نفائس الأصول في شرح المحصول: لشهاب الدين القرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ورفيقه، نشر مكتبة نزار الباز مكة المكرمة، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ .
- ٥٧- نهاية السؤل: لجمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ)، وبهامشه "سلم الوصول لشرح نهاية السؤل" للشيخ محمد بنيت المطيعي (ت١٣٥٤هـ) طبع عالم الكتب بيروت .
- ٥٨- نهاية الوصول في دراية الأصول: لصفي الدين الهندي (ت٧١٥هـ) تحقيق: د. صالح اليوسف ورفيقه، طبع المكتبة التجارية مكة المكرمة .
- ٥٩- الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي (ت٥١٣هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

#### ثانياً: كتب السنة النبوية :

- ١- توضيح الأفكار: للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة السلفية المدينة المنورة .
- ٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام: للعلامة الصنعاني، تحقيق: محمد محرز سلامة ورفاقه، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٥هـ .
- ٣- سنن أبي داود: للإمام أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ). تحقيق: عزت عبيد الدعاس ورفيقه، طبع ونشر دار الحديث، الطبعة الأولى عام ١٣٨٨هـ .

- ٤ - سنن ابن ماجه: للإمام محمد بن يزيد القزويني (تـ ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار إحياء التراث العربي عام ١٣٩٥هـ .
- ٥ - سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (تـ ٢٧٩هـ) تحقيق الشيخ أحمد شاكر وأكملة آخران بعده، طبع دار الكتب العلمية عام ١٤٠٨هـ .
- ٦ - سنن النسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، طبع دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الثالثة عام ١٤٠٩هـ، مصورة عن طبعة المطبعة المصرية القاهرة عام ١٣٤٨هـ
- ٧ - صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (تـ ٢٥٦هـ) ومعه "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني (تـ ٨٥٢هـ) علق على أوله الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ .
- ٨ - صحيح مسلم: للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (تـ ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر مطبعة دار إحياء الكتب العربية مصر.
- ٩ - الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (تـ ٣٦٥هـ) تحقيق: د.سهيل زكار، طبع دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٩هـ .
- ١٠ - مسند الإمام أحمد بن حنبل: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (تـ ٢٤١هـ) تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط ورفاقه، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام ١٤١٣-١٤٢١هـ .
- ١١ - المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر: لبدر الدين الزركشي ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبع دار الأرقم الكويت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ .

١٢- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ورفيقه، نشر مكتبة الرشد الرياض، الأولى عام ١٤١٢هـ .

### ثالثاً: كتب التاريخ والتراجم:

- ١- أبجد العلوم: للعلامة صديق بن حسن القنوجي (١٣٠٧هـ) نشر المكتبة القدوسية باكستان، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ .
- ٢- الأعلام: لخير الدين بن محمود الزركلي (١٣٩٦هـ)، طبع دار العلم للملايين بيروت، الطبعة السابعة عام ١٩٨٦ م .
- ٣- إيضاح المكنون: لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)، طبع المكتبة الفيصلية مكة .
- ٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للعلامة محمد علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) وفي آخره "ملحق البدر الطالع" لمحمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسيني اليمني (١٣٨١هـ) نشر مكتبة ابن تيمية القاهرة .
- ٥- التاج المكلل: للعلامة صديق بن حسن القنوجي، نشر مكتبة دار السلام الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ .
- ٦- تاريخ الأدب العربي : لكارل بروكلمان (١٣٧٥هـ)، تعريب: د. عبد الحليم النجار ورفاقه، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٣-١٩٩٥م .
- ٧- تاريخ اليمن المسمى "فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن": للشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليمني (١٣٧٩هـ)، طبع مطبعة حجازي القاهرة، الطبعة الثانية عام ١٣٦٦هـ .
- ٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبع دار إحياء التراث العربي بيروت .

- ٩- الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد: للشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي،  
طبع بمطبعة حجازي القاهرة سنة ١٣٥٧هـ .
- ١٠- سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط  
ورفاقه، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة عام ١٤١٠هـ.
- ١١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للمؤرخ عبد الحي بن العماد  
الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) نشر دار الكتب العلمية .
- ١٢- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي  
ورقيقه، الطبعة الأولى عام ١٣٨٣هـ .
- ١٣- عنوان المجد في تاريخ نجد: للشيخ عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي  
(ت ١٢٩٠هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل شيخ، من مطبوعات  
دائرة الملك عبد العزيز الرياض، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٢هـ.
- ١٤- فهرس مخطوطات المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء: إعداد/ أحمد عبد  
الرزاق الرقيحي وزميله، نشر وزارة الأوقاف والإرشاد اليمن عام  
١٤٠٤هـ.
- ١٥- فهرس الفهارس والأثبات: للعلامة عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني  
(ت١٣٨٢هـ) اعتناء د. إحسان عباس، طبع دار الغرب الإسلامي.
- ١٦- كشف الظنون: للعلامة حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) طبع المكتبة الفيصلية  
مكة .
- ١٧- مائة عام من تاريخ اليمن الحديث (من ١١٦١-١٢٦٤هـ): د. حسين عبد  
الله العمري، طبع دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ .
- ١٨- معجم الشيوخ: للإمام الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، طبع مكتبة  
الصادق الطائف، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ .

- ١٩- معجم المؤلفين: للعلامة عمر رضا كحالة، طبع دار إحياء التراث بيروت .
- ٢٠- مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي- دراسة حياته وآثاره- تأليف/ عبدالرحمن طيب بعكر، نشر مكتبة أسامة تعز اليمن، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ .
- ٢١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لجمال الدين يوسف تغري بردي الأتابكي(٨٧٤هـ) طبع دار الكتب المصرية عام ١٣٤٩هـ.
- ٢٢- نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف إلى سنة ١٣٧٥هـ : للعلامة محمد ابن محمد بن يحيى بن زبارة الحسني الصنعائي(١٣٨١هـ) نشر المطبعة السلفية القاهرة سنة ١٣٧٦هـ .
- ٢٣- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: للعلامة محمد بن زبارة، نشر المطبعة السلفية القاهرة سنة ١٣٤٨هـ .
- ٢٤- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام: للعلامة السخاوي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق: د.بشار عواد معروف وزميله، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ .
- ٢٥- وفيات الأعيان: للعلامة أحمد بن محمد بن خلكان(ت٦٨١هـ) تحقيق : د.إحسان عباس، طبع دار صادر بيروت.
- رابعاً: كتب اللغة والمعاجم وعلوم أخرى:
- ١- تاج العروس من جواهر القاموس: للعلامة مرتضي الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق:علي شيري، نشر دار الفكر بيروت عام ١٤١٤هـ.
- ٢- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: للعلامة يحيى بن حمزة العلوي اليمني(ت٧٤٥هـ) نشر دار الكتب العلمية عام ١٤٠٠هـ.
- ٣- معجم البلدان: لياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، طبع دار صادر بيروت .

٤ - إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة: للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق ، طبع دار ابن حزم .

#### خامساً: الكتب المخطوطة:

- ١- شرح مختصر ابن الحاجب : لأكمل الدين محمد بن محمود البابرقي (تـ٧٨٦هـ) له نسخة في مكتبة أحمد الثالث رقم (١٢٤٦) لها صورة في جامعة الإمام محمد بن سعود رقم (٦٠٧/ف) .
- ٢- شرح المختصر في أصول الفقه: لقطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي (تـ٧١٠هـ) له نسخة في مكتبة أحمد الثالث رقم (١٣١٠)، لها صورة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقم (٥٨٩/ف) .
- ٣- الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة النبوية: للشيخ إبراهيم بن محمد الوزيري اليميني (تـ٩١٤) له نسخة في مكتبة شستربتي رقم (٥/٣١٠٠) .
- ٤- نهاية مقصد الراغب في شرح مختصر ابن الحاجب: لمحب الدين محمود بن علي القُونُوي (تـ٧٥٨هـ) للجزء الثاني منه نسخة في دار الكتب الظاهرية رقم (٢٨٢٩) لها صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١١٩٩٩/ف) .
- ٥- النقود والردود: للعلامة محمد بن يوسف الكرمانى (تـ٧٨٦هـ) ( في جزأين ) لهما نسخة في مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٠١/١٣٤٦)، لها صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود رقم (٦٠٥/ف) .